بسم الله الرحمن الرحيم

رياسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

اجتماع

رؤساء حكومات الدول العربيه الموقعه على ميثاق الضمان الجماعى

فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٥ بالقاهره

رؤوس المواضيع :-

اذا استمرت العراق أو الدول العربية الاخرى فى عقد محالفات خارج نطاق الجامعة العربيه ، فهذا يتسبب عنه الاتى :-

١ - زعزعة الجبهة الداخليه والامن الداخلى - وسيصبح المليون لاجئ الموزعين فى الدول العربيه مثار قلق واضطراب مستمر ، حيث لن يصبح لهم أمل فى حل مشكلتهم .

٢ - ان موقف تركيا من اسرائيل ظاهر ، وهناك احتمال كبير للتعاون أو التحالف مابين البلدين ، فمعنى الاتفاق مع تركيا سيكون تحالف غير مباشر مع اسرائيل ، وان موقف الغرب الاخير من اسرائيل ومساعدته لها فى مجلس الامن يدل على أنه سيعمل على بقائها بأى ثمن ، وذلك عن طريق تركيا .

٣ - ان موقف تركيا غير صريح ، بدليل أنها تعمل غير ماتقول ، حيث انها وعدت مصر بأنها لن تعقد تحالف ثنائى مع العراق ثم أبرمته بعد ثلاثة أيام .

٤ - كل دولة عربيه ترتبط مع تركيا ستصبح تابعة لها فى سياستها الخارجيه ، وستعمل تركيا بعد ذلك على بسط نفوذها على الشرق الاوسط وتحتل مركز الصداره ، فى حين يذوب كيان الدول العربيه .

٥ - سيحدث تفكك فى رابطة الدول العربيه نتيجة للسياسه الفرديه مما سيمحو كيان الجامعة من الوجود .

٦ - اذا لم تنضم الدول العربيه لتركيا واحتفظت بوحدتها وكيانها :-

أ - يضطر الغرب الى تقوية الجامعة العربيه لاحتياجه اليها ، حيث أن امكانيات العرب وهم مجتمعون تفوق امكانيات تركيا وحدها .

ب - ان الدول الغربيه ستضطر الى ارضاء الدول العربيه المتماسكه

مكتب الرئيس

اجتماع

رؤساء حكومات الدول العربيه الموقعه على ميثاق الضمان الجماعى

فى ٢٢ يناير سنة ١٩٥٥ بالقاهره

رؤوس المواضيع :-

اذا استمرت العراق أو الدول العربية الاخرى فى عقد محالفات خارج نطاق الجامعة العربيه ، فهذا يتسبب عنه الاتى :-

١ - زعزعة الجبهة الداخليه والامن الداخلى - وسيصبح المليون لاجئ الموزعين فى الدول العربيه مثار قلق واضطراب مستمر ، حيث لن يصبح لهم أمل فى حل مشكلتهم .

٢ - ان موقف تركيا من اسرائيل ظاهر ، وهناك احتمال كبير للتعاون أو التحالف مابين البلدين ، فمعنى الاتفاق مع تركيا سيكون تحالف غير مباشر مع اسرائيل ، وان موقف الغرب الاخير من اسرائيل ومساعدته لها فى مجلس الامن يدل على أنه سيعمل على بقائها بأى ثمن ، وذلك عن طريق تركيا .

٣ - ان موقف تركيا غير صريح ، بدليل أنها تعمل غير ماتقول ، حيث انها وعدت مصر بأنها لن تعقد تحالف ثنائى مع العراق ثم أبرمته بعد ثلاثة أيام .

٤ - كل دولة عربيه ترتبط مع تركيا ستصبح تابعة لها فى سياستها الخارجيه ، وستعمل تركيا بعد ذلك على بسط نفوذها على الشرق الاوسط وتحتل مركز الصداره ، فى حين يذوب كيان الدول العربيه .

٥ - سيحدث تفكك فى رابطة الدول العربيه نتيجة للسياسه الفرديه مما سيمحو كيان الجامعة من الوجود .

٦ - اذا لم تنضم الدول العربيه لتركيا واحتفظت بوحدتها وكيانها :-

أ - يضطر الغرب الى تقوية الجامعة العربيه لاحتياجه اليها ، حيث أن امكانيات العرب وهم مجتمعون تفوق امكانيات تركيا وحدها .

ب - ان الدول الغربيه ستضطر الى ارضاء الدول العربيه المتماسكه اذ أن فى الدفاع عن منطقة هذه الدول مجتمعة تكوّن عمق

بسم الله الرحمن الرحيم

رياسة مجلس الوزراء

مكتب الرئيس

استراتيجي لانم في الحروب .

جـ - عدم الارتباط يسمح لنا بالمساومه في حل قضية فلسطين والقضايا العربية الاخرى .

د - ان عدم الارتباط مع الغرب في أحلاف لايعني أن المساعدات الاقتصاديه والعسكريه ستلغى ، بل الدليل واضح على عكس ذلك .

هـ - اذا كان البعض يزعم أن التحالف مع تركيا يؤمنه ضد اسرائيل فالشواهد تدل على أن تركيا لن تتدخل في حالة وقوع عدوان يهودي .

قـــرارات
مؤتمر رؤساء الحكومات العربيـــــــة

بناء على الدعوة الموجهة من السيد البكباشى ا ح جمال عبد الناصر رئيس الحكومة المصرية الى رؤساء حكومات الدول العربية المرتبطة بمعاهدة الدفاع المشترك والتعـــــاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية ، اجتمع بالقاهرة ابتداء من ٢٢ يناير الى ٢٩ منـــــه سنة ١٩٥٥ حضرات اصحاب السمو والدولة والمعالى والسعادة ممثلو الحكومات العربية :

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية :

حضرة صاحب الدولة توفيق ابو الهدى باشا	رئيس مجلس الوزراء
حضرة صاحب المعالى السيد وليد صلاح	وزير الخارجـــية
صاحب السعادة السيد عونى عبد الهادى	سفير المملكة الاردنية الهاشمية بالقاهرة .

عن الجمهورية السورية :

حضرة صاحب الدولة السيد فارس الخورى	رئيس مجلس الـوزراء
حضرة صاحب المعالى السيد فيضى الاتاسى	وزير الخارجيـــــة
صاحب السعادة دكتور نجيب الارمنازى	سفير الجمهورية السورية بالقاهرة

عن المملكة العراقيـــة :

حضرة صاحب الدولة دكتور فاضل الجمالى	رئيس مجلس الوزراء السابق
حضرة صاحب المعالى برهان الدين باش اعيان	وزير الخارجية بالوكالـــة
صاحب السعادة السيد نجيب الراوى	سفير المملكة العراقيـــة بالقاهرة
السيد ابراهيم خليل	

عن المملكة العربية السعودية :

حضرة صاحب السمو الملكى الامير فيصل بن عبد العزيز آل سعود
رئيس مجلس الوزراء

صاحب السعادة الشيخ عبد الله ابراهيم الفضل	سفير المملكة العربية السعودية بالقاهـــرة

عن الجمهورية اللبنانية :

حضرة صاحب الدولة السيد سامى الصلح	رئيس مجلس الوزراء
فخامة السيد الفريد نقاش	وزير الخارجية
سعادة السيد فؤاد عمون	مدير عام وزارة الخارجية
سعادة السيد نجيب دمشقية	القائم باعمال السفارة اللبنانية بالقاهرة

عن المملكة المتوكلية اليمنية :

حضرة صاحب السمو الملكى سيف الاسلام الحسن	رئيس الوزراء
القاضى محمد العمرى	وكيل الخارجية
سعادة السيد عبد الرحمن ابو طالب	وزير اليمن المفوض فى مصر

عن حكومة جمهورية مصر :

السيد البكباشى ا ٠ ح جمال عبد الناصر	رئيس مجلس الوزراء
السيد الصاغ ا ٠ ح صلاح سالم	وزير الارشاد القومى
السيد الدكتور محمود فوزى	وزير الخارجية
السيد الدكتور عبد الوهاب عزام	سفير مصر فى جدة
السيد الاميرالاى ا ٠ ح محمود رياض محمد	مدير الادارة العربية بوزارة الخارجية
السيد قائد الجناح على صبرى	مدير مكتب رئيس مجلس الوزراء للشئون السياسية

وبحضور دولة السيد مصطفى بن حليم رئيس مجلس وزراء المملكة الليبية المتحدة وسعادة السيد خليل القلال سفير المملكة الليبية المتحدة فى القاهرة ٠

وقد استعرض المجتمعون السياسة الخارجية للبلاد العربية على ضوء الاوضاع العالمية والمصالح العربية وبحثوا التعاقد العراقى التركى المزمع توقيعه ورجعوا الى توصيات وزراء الخارجية المتخذة فى القاهرة فى شهر ديسمبر سنة ١٩٥٤ وتحفظ وزير الخارجية العراقية وقتذاك الى وزراء خارجية الاردن ولبنان ومصر ومستشار جلالة الملك سعود ٠ ونص هذه التوصية هى :

أ = ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية وعلى ميثاق الامم المتحدة ولا تقر عقد احلاف غير ذلك ٠

ب = التعاون مع الدول العربية على الاسس التالية :

١ : حل القضايا العربية حلا عادلا

٢ : اتاحة القوة اللازمة للبلاد العربية كى تحافظ على سلامتها وكيانها من أى عدوان بدون ان يكون فى ذلك اى انتقاص من سيادتها ٠

واحاطوا علما بالتحفظ الذى تقدم به العراق بتاريخ ..... ونصه :

وبعد المذاكرة قرر المجتمعون مايلى :

١ - اقرار التوصيات الصادرة عن وزراء الخارجية

٢ - عدم الانضمام الى الحلف العراقى التركى المزمع عقده

٣ - العمل على وضع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى موضع التنفيذ والبدء فى اتخاذ خطوات ايجابية فى هذا الاتجاه حتى تكتمل قوة الجامعة العربية كمنظمة دولية لها مكانتها .

انشاء قيادة مشتركة بمرتبسلم تكون نواة توسع الى قيادة عامة مشتركة فى حالة الحرب بجميع افرعها وادارتها بحيث تكون هذه القيادة مستديمة لها مقر رئيسى . وعليها ان تنسق اعمال : التدريب - التسليح - الخطط - الصناعات الحربية - المواصلات السلكية واللاسلكية . كما تحدد مقدار وتوزيع القوات اللازمة لكل دولة على حدة فى نطاق الخطة العامة لدول الجامعة العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، والتزامات وامكانيات كل منها من حيث الدفاع فى حالة وقوع عدوان .

تخضع هذه القيادة المشتركة لمجلس الدفاع المشترك .

يضع مجلس الدفاع المشترك هذا القرار موضع التنفيذ فى خلال شهر من انتهاء جلسات هذا المؤتمر . »

قـــــرارات

مؤتمر رؤساء وزراء الحكومـــات العربيـــة

المنعقدة فى القاهرة من ٢٢ الى يناير ١٩٥٥

قـــرر المجتمعون مايلـــى :-

١- الموافقة على بند السياسة الخارجية من مقررات وزراء الخارجية الصادرة فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ وهـــى :-

أ) - ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية وعلى ميثاق الامم المتحدة (ولا تقر عقد احلاف غير ذلك).

ب) - التعاون مع الدول الغربية على الاسس التاليـــة :

١ - حل القضايا العربية حلا عادلا

٢- اتاحة القوة اللازمة للبلاد العربية كى تحافظ على سلامتها وكيانها من اى عدوان بدون ان يكون فى ذلك اى انتقاص من سيادتها .

٢- عدم الانضمام الى الحلف العراقى التركى المزمع عقده .

٣- تمشيا مع السياسة الخارجية العامة للدول العربية التى اتفق عليها فى مؤتمـــر رؤســـاء الـــوزراء المنعقد بالقاهـــرة فى ينايـــر ١٩٥٥ وحرصا علـــى تعزيـــز كيان جامعة الدول العربيـــة تقرر العمل على وضع معاهدة الدفـــاع المشـــترك والتعاون الاقتصادى موضع التنفيذ والبدء فى اتخاذ خطوات ايجابيـــة فى هذا الاتجاه حتى تكتمـــل قوة الجامعة العربيـــة كمنظمة دوليـــة لـــها مكانتـــها .

٤- (أ) انشاء قيادة مشتركة بمرتب سلم تكون نواة للتوسع الى قيادة عامة مشتركة فى حالـــة الحرب بجميع افرعها وادارتها بحيث تكون هذه القيادة مستديمة لها مقر رئيســـى وعليها ان تنسق اعمال :

التدريب - التسليح - الخطط - الصناعات الحربية - المواصلات السلكية واللاسلكية .

كما تحدد مقدار وتوزيع القوات اللازمة لكل دولة على حدة فى نطاق الخطة العامـــة لدول الجامعة العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصـــادى والتزامات وامكانيات كل منها من حيث الدفاع فى حالة وقوع عـــدوان .

(ب) يضع هذه القيادة المشتركة [illegible]

(ج) [illegible]

الوقت يضع [illegible]

القرار موضع التنفيذ

يـــرى المجتمعـــون ان حصـــول اى بلد عربـــى على مساعدات اقتصـاديـــة أوعســـكريـة دون ان ينتقص ذلك من سيـــادة الدولـــة يدخل تحـت الفقـــرة الثانيـــة من مقـــررات وزراء الخارجيـــة والتى وافق عليها روســـاء وزراء البلاد العربيـة

قـــــرارات

مؤتمر رؤساء وزراء الحكومـــات العربيـــــة

المنعقد فى القاهرة بين ٢٢ الى يناير ١٩٥٥

قـــرر المجتمعون مايلـــى :-

١ــ الموافقة على بند السياسة الخارجية من مقررات وزراء الخارجيـة الصـــادرة فى ديسمبر ١٩٥٤ وهى :-

أ) ــ ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربيـــة ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربيـــة وعلى ميثاق الامم المتحدة ولاتقر عقد احلاف غير ذلك .

ب) ــ التعاون مع الدول الغربيـة على الاسس التاليـــة :

١ ــ حل القضايا العربيـة حلا عادلا

٢ــ اتاحة القوة اللازمة للبلاد العربية كى تحافظ على سلامـــتها وكيانها من اى عـدوان بدون ان يكون فى ذلك اى انتقـــاص من ســـيادتها .

٢ ــ عـدم الانضـمام الى الحلف العراقـى التركـى المزمع عقـــده .

٣ــ تمشيا مع السياسة الخارجية العامة للدول العربيـة التى اتفق عليها فى مؤتمر رؤســاء الوزراء المنعقد بالقاهـــرة فى ينايـــر ١٩٥٥ وحرصـا علـى تعزيز كيان جامعة الدول العربيـــة تقرر العمل على وضـع معاهدة الدفـاع المشـــترك والتعاون الاقتصـادى موضع التنفيذ والبدء فى اتخاذ خطـوات ايجابيـــة فـى هذا الاتجـــاه حتى تكتمـل قـوة الجامعـة العربيـــــة كمنظمـــة دوليـــة لهـا مكانتها .

استعرض المجتمعون السياسة الخارجية للبلاد العربية على ضوء الاوضاع العالمية والمصالح العربية وبحثوا التعاقد العراقى التركى المزمع توقيعه ورجعوا الى توصيات وزراء الخارجية المتخذة فى القاهرة فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ وتحفظ وزير الخارجية العراقية وقتذاك الموجه الى وزراء خارجية الاردن ولبنان ومصر ومستشار جلالة الملك سعود وقد قبلت هذه الدول تحفظ العراق هذا ٠

ونص هذه التوصية هى :

أ ـ ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية وعلى ميثاق الامم المتحدة ولا تقر عقد أحلاف غير ذلك ٠

ب ـ التعاون مع الدول الغربية ـ فى غير نطاق الالتزامات العسكرية ـ على الأسس التالية :

١ ـ حل القضايا العربية حلا عادلا ٠

٢ ـ اتاحة القوة اللازمة للبلاد العربية كى تحافظ على سلامتها وكيانها من أى عدوان بدون أن يكون فى ذلك انتقاص من سيادتها ٠

وقدمت العراق يوم السبت ٢٩ يناير سنة ١٩٥٥ التحفظ التالى لمؤتمر رؤساء الحكومات العربية بدلا من التحفظ السابق ٠

٣ ـ العراق مع تأكيد التزاماته بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية يحتفظ بحق اتخاذ أى اجراءات اضافية من أجل ضمان سلامته ٠"

وقد قررت الدول ٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ عدم الموافقة على هذا التحفظ ٠

وبعد المذاكرة ققرر المجتمعون مايلى :

١ ـ اقرار التوصيات الصادرة عن وزراء الخارجية ٠

٢ ـ عدم الانضمام الى الحلف العراقى التركى المزمع عقده ٠

٣ ـ العمل على وضع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى موضع التنفيذ والبدء فى اتخاذ خطوات ايجابية فى هذا الاتجاه حتى تكتمل قوة الجامعة العربية كمنظمة دولية لها مكانتها ٠

وقد قررت الدول التى وافقت على المقررات السابقة دون تحفظ على انشاء قيادة مشتركة لها وذلك بمرتب سلم تكون نواة توسع الى قيادة عامة مشتركة فى حالة الحرب بجميع أفرعها وادارتها بحيث تكون هذه القيادة مستديمة لها مقر رئيسى وعليها أن تنسق أعمال : التدريب ـ التسليح ـ الخطط ـ الصناعات الحربية ـ المواصلات السلكية واللاسلكية ٠ كما تحدد مقدار وتوزيع القوات اللازمة لكل دولة مشتركة على حدة فى نطاق الخطة العامة لدول الجامعة العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى ، والتزامات وامكانيات كل منها من حيث الدفاع فى حالة وقوع عدوان ٠

وتخضع هذه القيادة المشتركة لمجلس الدفاع المشترك ٠

الخارجية المنعقدة في القاهرة في ديسمبر سنة ١٩٥٤ وتحفظ وزير الخارجية العراقية وفقدان المؤجه الى وزراء خارجية الاردن ولبنان ومصر ومستشار جلالة الملك سعود وقد قبلت هذه الدول تحفظ العراق هذا .

ونص هذه التوصية هي :

أ ـ ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين الدول العربية وعلى ميثاق الامم المتحدة ولا تقر عقد أحلاف غير ذلك .

ب ـ التعاون مع الدول الغربية ـ في غير نطاق الالتزامات العسكرية ـ على الأسس التالية :

١ ـ حل القضايا العربية حلا عادلا .

٢ ـ اتاحة القوة اللازمة للبلاد العربية كي تحافظ على سلامتها وكيانها من أي عدوان بدون أن يكون في ذلك انتقاص من سيادتها .

وقدمت العراق يوم السبت ٢٩ يناير سنة ١٩٥٥ التحفظ التالي لمؤتمر رؤساء الحكومات العربية بدلا من التحفظ السابق .

العراق مع تأكيد التزاماته بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية يحتفظ بحق اتخاذ أي اجراءات اضافية من أجل ضمان سلامته ".

وقد قررت الدول ..... عدم الموافقة على هذا التحفظ .

وبعد المذاكرة قرر المجتمعون مايلي :

١ ـ اقرار التوصيات الصادرة عن وزراء الخارجية .

٢ ـ عدم الانضمام الى الحلف العراقي التركي المزمع عقده .

٣ ـ العمل على وضع معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي موضع التنفيذ والبدء في اتخاذ خطوات ايجابية في هذا الاتجاه حتى تكتمل قوة الجامعة العربية كمنظمة دولية لها مكانتها .

وقد قررت الدول التي وافقت على المقررات السابقة دون تحفظ على انشاء قيادة مشتركة لها وذلك بمرتب سلم تكون نواة توسع الى قيادة عامة مشتركة في حالة الحرب بجميع أفرعها وادارتها بحيث تكون هذه القيادة مستديمة لها مقر رئيسي وعليها أن تنسق أعمال : التدريب ـ التسليح ـ الخطط ـ الصناعات الحربية ـ المواصلات السلكية واللاسلكية . كما تحدد مقدار وتوزيع القوات اللازمة لكل دولة مشتركة على حدة في نطاق الخطة العامة لدول الجامعة العربية الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي ، والتزامات وامكانيات كل منها من حيث الدفاع في حالة وقوع عدوان .

وتخضع هذه القيادة المشتركة لمجلس الدفاع المشترك .

يضع مجلس الدفاع المشترك هذا القرار موضع التنفيذ في خلال شهر من انتهاء جلسات هذا المؤتمر .

اجتماع وزراء الخارجية

سيادة وزير خارجية مصر

بالاشارة الى الفقرة الاولى الخاصة بالسياسة الخارجية التى تم الاتفاق عليها اليوم والتى نصها :

"ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية وعلى ميثاق الامم المتحدة ، ولا تقر عقد احلاف غير ذلك ."

أود التصريح بما يلى :

بالنظر الى وضع العراق الجغرافى والستراتيجى يحق للعراق ان يعقد اتفاقا على غرار الاتفاق المصرى البريطانى مع النص على "تركيا او ايران" بدلا من النص على تركيا فقط .

وتفضلوا بقبول مزيد الاحترام ،،،

القاهرة فى ١٢ ديسمبر ١٩٥٤ وزير خارجية العراق

وجه مثل هذا الكتاب الى كل من :

فخامة وزير خارجية لبنان

معالى وزير خارجية سوريا

معالى وزير خارجية الاردن

سعادة مستشار جلالة الملك سعود

سـري جـداً

اجتماعات وزراء خارجية الدول العربية
ومستشار الملك سعود

عقدت بين الخامس والثاني عشر من ديسمبر الحالي تسعة اجتماعات لوزراء خارجية الاردن وسوريا ولبنان والعراق ومصر ومستشار الملك سعود اي انه مثلت في هذه الاجتماعات الدول العربية التي وافقت بغير تحفظ على معاهدة الدفاع العربي المشترك ، ولم تشترك فيها اليمن التي لها تحفظات اساسية على المعاهدة ولا ليبيا التي لم توافق عليها بعد .

وبحث المجتمعون فيما اذا كان من الضروري تعديل ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين البلاد العربية . واتفقوا على ان ذلك غير لازم في الوقت الحاضر وعلى ان الاجدى ان يدعم الميثاق والمعاهدة في تطبيقها بحيث يصبحان حقيقة فعلية قوية .

كذلك اتفقوا مبدئيا على مايلي :

التدعيم العسكري

بعد البحث والاستماع الى الامين المساعد العسكري لامانة الجامعة العربية اتفق مبدئيا على اهمية العناية من الحكومات العربية ومن مجلس الدفاع الاعلى العربي بالامور التالية

أ ـ احكام وتطبيق النظام الخاص بالتنسيق بين الجيوش العربية وتوحيد القيادة عند الحرب .

ب ـ المزيد من تبادل الزيارات بين رجال الجيوش العربية ومن التمرينات المشتركة بين هذه الجيوش ومن تكامل الصناعات العسكرية العربية ، والتفكير في تبادل البعثات العسكرية بين الجيوش العربية .

ج ـ تنسيق سياسة التموين بين البلاد العربية .

التدعيم الاقتصادي :

اتفق المجتمعون مبدئيا على ان يكون الهدف النهائي في هذا الشأن هو الوحدة الاقتصادية الكاملة بين البلاد العربية .

كذلك اتفقوا تحقيقا لهذا الغرض على اهمية المزيد من التلاقي والتشاور بين

الوزراء المختصين بالشؤون الاقتصادية والمالية فى البلاد العربية ، وعلى ان يعنى هؤلاء - فيما يعنون به - بشؤون المواصلات والتجارة والعملة والتنقل والمرور والاقامة والملكية ، واتفقوا ايضا على التعاون التام فى مكافحة الصهيونية والاعمال والدعايات التى تهدد كيان الشعوب العربية .

السياسة الخارجية .

اتفق المجتمعون على ما يلى :

١- ترتكز السياسة الخارجية للدول العربية على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين الدول العربية وعلى ميثاق الامم المتحدة ، ولا تقر عقد احلاف غير ذلك .

٢- التعاون مع الدول الغربية على الاسس التالية : (ا) حل القضايا العربية حلا عادلا . (ب) اتاحة القوة اللازمة للبلاد العربية كى تحافظ على سلامتها وكيانها من أى عدوان ، بدون ان يكون فى ذلك اى انتقاص من سيادتها .

الامانة العامة للجامعة العربية :

اتفق المجتمعون مبدئيا على ضرورة وضع تقرير فنى فى مدة لا تتجاوز شهرا عن خير الوسائل لتمكين الامانة العامة للجامعة العربية من اداء مهمتها بصورة اوفى وافعل تحقيقا لاهداف بينها . (ا) متابعة القضايا العربية دراسة واعدادا ومسعى (ب) جمع البيانات الوافية عن البلاد العربية ومقومات وجودها . (جـ) اقامة جهاز يمكن الجامعة والدول العربية من الالمام الشريع بكل ما يكتنفها من مواطن الخطر . (د) تدعيم وسائل النشر والدعاية فى البلاد العربية وخارجها . (هـ) تقوية جهاز الامانة العامة .

الاجتماعات القادمة :

اتفق المجتمعون مبدئيا على ان يتم خلال الايام العشرة الاولى من يناير القادم اجتماع رمزى لمجلس الدفاع الاعلى العربى وان يعود المجلس الى الاجتماع فى اواخر يناير بحضور وزراء الخارجية والدفاع وعندئذ ينظر فى شان اجتماع يحضره رؤساء الحكومات .

البيان الختامي
الذي اذيع في بغداد

صورة برقية واردة من بغداد مورخه ١٩٥٥/١/١٢
خارجية القاهرة

اذيع اليوم البلاغ المشترك الاتى ـ استجابة لدعوة الحكومة العراقية قام فخامة رئيس وزراء تركيا السيد عدنان مندريس ووزير خارجيتها البروفسور فواد كوبرولى والهيئة المرافقة لهما بزيارة رسمية للعراق بدأت فى ٦ كانون الثانى ١٩٥٥ ونتيجة المباحثات التى دارت خلال هذه الزيارة بين رجال الحكومة التركية ومساعديهم وبين فخامة رئيس الوزارة العراقية ورجال الحكومة العراقية ومساعديهم فى جو مشبع بالثقة الصميمة توصل الطرفان الى توافق تام فى وجهات النظر لا سيما فى الشئون التالية ـ عندما كان فخامة رئيس الوزارة العراقية فى استانبول فى تشرين الاول الماضى جرت مباحثات حول وجوب ايجاد تعاون لاستقرار منطقة الشرق الاوسط وسلامتها اعلن عنها ببيان مشترك سابق وقد قررت الحكومتان العراقية والتركية الان عقد اتفاق يرمى الى تحقيق وتوسيع التعاون المذكور باقرب وقت مستطاع وسيحتوى هذا الاتفاق على تعهد بالتعاون لصد اى اعتداء يقع عليها من داخل المنطقة او من خارجها اى من اى جهة كانت وذلك استنادا الى حق الدفاع الشرعى الذى تقرره المادة (٥١) من ميثاق الامم المتحدة ان هذا الاتفاق سيكتسب شكله النهائى ويتم التوقيع عليه فى زمن قريب جدا ودون اضاعة اى وقت ... ان الحكومتين التركية والعراقية تعتقدان ان عقد مثل هذا الاتفاق فى الشرق الاوسط يخدم مبادىء ميثاق الامم المتحدة ويحقق استقرارا يستند الى تلك المبادىء والى القرارات المتخذه بموجبها ويعمل على تقوية الامن وذلك بالحيلولة دون ما قد يظهر من نوايا عدوانية باى شكل من الاشكال كما انه يحمل على حماية السلم ولذلك فانهما يعتبران من الضرورى والمفيد ان تنضم الى هذا الاتفاق غيرها من الدول التى تثبت عزمها على العمل لتحقيق اهدافه او التى تستطيع ان تعمل على ذلك بحكم موقعها الجغرافى او امكانياتها وعلى ذلك فانهما خلال المدة القصيرة التى ستسبق عقد هذا الاتفاق على اتصال وثيق بالدول التى تبدى رغبتها فى العمل معهما فى هذا السبيل كما ستتحيان على ان يتم التوقيع على هذا الاتفاق مع الدول المذكورة وفى وقت واحد ان امكن وعلى اى حال فانها ستواليان بذل الجهود نفسها بعد التوقيع عليه ايضا .

صحافة بالسفارة المصرية

انبـــاء الامـــــانة العـــــامة

إدارة الصحافـــة والإستعـــلام والنشـــر

القاهـــرة — تليفون ٨٤ ـ ٢٣٠٨٥ القاهرة فى ١٥/ ١/ ١٩٥٥

بيان للامانة العامة لجامعة الدول العربية
بشأن مشـــروع الاتفاق المزمع عقده بين العراق وتركيا

اجتمع اليوم بدار الامانة العامة لجامعة الدول العربية السيد عبد الخالق حسونة الامين العام والسادة الامناء المساعدين . وعلى اثر انفضاض هذا الاجتماع أدلى السيد الدكتور رئيف ابى اللمع بالبيان التالى ردا على سؤال وجهه اليـــه الصحفيون عن رأى الامانة العامة للجامعة فى مشروع الاتفاق المزمع عقده بين العراق وتركيـــــــــا :

.. " لم تتلق الامانة العامة معلومات كافية عما تم فى بغداد بين الوفديـــن العراقى والتركى . والى ان تستكمل الامانة العامة معلوماتها فمن المتعذر عليها ان تعلق على ما نشر فى هذا الشأن .

ان المواد التى لنا علاقة فى هذا الامر هى اولا ـ المادة الثانية مـــن ميثاق جامعة الدول العربية التى تحدد الغرض من انشاء الجامعة وهى .. (توثيـق الصلات بين الدول المشتركة فى الجامعة وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربيـــــة ومصالحها ..") ثانيا ـ المادة العاشرة من معاهدة الدفاع المشترك والتعـــاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية التى تعهدت تلك الدول بمقتضاها .. (بالا تعقد أى اتفاق دولى يناقض هذه المعاهدة وبالا تسلك فى علاقاتها الدولية مع الدول الاخرى مسلكا يتنافى مع اغراض هذه المعاهـــدة ") ثالثا ـ وعملا بنص المادة السابعة عشرة من ميثاق جامعة الدول العربية التى تقول بأن تودع الدول المشتركة امانة الجامعة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها او تعقدها مع اية دولة اخرى من دول الجامعة او غيرها . فعملا بنص هذه المادة ستودع فى الامانة العامة نسخ عـــن هذه المعاهدة وستبلغ للدول الاعضاء فى الجامعة العربية .

فاذا كان هناك مجال للبحث بعد تبادل الرأى يعرض الامر على اللجنـــــة السياسية فى اجتماع يتفق على موعده فيما بعد .

وزارة الخارجية

القاهرة فى ٥/١/١٩٥٥

ادارة الشئون العربية

مذكـــــــــرة

١) تبين من البلاغ الرسمى الذى أذاعته الحكومة العراقية عن المحادثات التى دارت بين رئيس وزراء تركيا ورئيس وزراء العراق أن الحكومتين العراقية والتركية قد قررتا عقـــد اتفاق يرمى الى تحقيق وتوسيع التعاون لتأمين استقرار منطقة الشرق الأوسط وسلامتها .

وأضاف البلاغ أن هذا الاتفاق " سيحتوى على تعهد بالتعاون لصد أى اعتداء قـد يقوم عليهما من داخل المنطقة أو خارجها ، أى من أى جهة كانت ، وذلك استنادا الى حق الدفاع الشرعى الذى قررته المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة ".

٢) بمراجعة ما ورد فى البلاغ فى شأن اتفاق التعاون لصد العدوان تبين أنـــه لا يتعارض مع نصوص ميثاق جامعة الدول العربية الموقع فى ٢٢ مارس سنة ١٩٥٤ ، ولكنه يثير تطبيق المادة السادسة من الميثاق لما قد يجره هذا الاتفاق من اعتداء على العـــراق على أساس أنه نوع من التحالف مع تركيا يجبر العراق على الدخول فى الحرب للدفـــاع عن الأولى مما يؤدى بالطرف المعادى لتركيا الى الهجوم على العراق لشل معونتهـــا لتركيـــــا .

٣) كذلك يثير هذا الاتفاق تطبيق المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربية التى تعتبر كل اعتداء مسلح يقع على أية دولة أو اكثر منها أو على قواتها اعتداء عليها جميعا وتلزمها بأن تبادر الى معونة الدولـــة او الدول المعتدى عليها .

٤) لهذا فانه لا يمكن الاكتفاء فى هذا الصدد بمجرد تطبيق المادة ١٧ من ميثـــاق جامعة الدول العربية التى تنص على أن " تودع الدول المشتركة فى الجامعة الأمانـــة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها أو تعقدها مع أية دولـــة اخرى من دول الجامعة أو غيرها " ، بل يجب على العراق أن تحصل على موافقة الدول الاطراف فى معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربيـة ، قبل ابرام هذا الاتفاق ، لما قد يجره عليها من التزامات .

ولا تصح مقارنة هذا الاتفاق ـ المزمع عقده ـ بما ورد فى الاتفاقية المصرية البريطانية بشأن الجلاء عن قناة السويس فيما يختص بتركيا ، اذ أن التزامات مصر لا تتعداها الى غيرها من البلاد العربية بالتطبيق لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى بين دول الجامعة العربيـــة .

وزارة الخارجية

ادارة الشئون العربية

القاهرة في 19/1/ سنة ١٩٥٥

٥) لذلك قد يكون من المفيد عقد اللجنة السياسية لمجلس جامعة الدول العربية قبل شهر مارس سنة ١٩٥٥ ، وهو الموعد المحدد لاجتماع الجانبين التركي والعراقي للنظر في موضوع الاتفاق ، لبحث ما يجره من التزامات على الدول العربية ازاء تركيا وحلفائها من الدول الغربية .

ومن الجدير في هذه المناسبة الاشارة الى أن سوابق تركيا الحديثة وخاصة مع ايران واليونان في الحرب العظمى الثانية لا ينبأ عن أنها ستساعد الدول العربية مساعدة عسكرية اذا اعتدت عليها اسرائيل ، في حالة انضمام البلاد العربية الى اتفاق التعاون المقترح لصد العدوان .

مع عظيم الاحترام ،،

احمد فتحي رضوان

وزارة الخارجية

مكتب الوزير

القاهرة فى سنة ١٩٤

٢٣ يناير سنة ١٩٥٥

سفير تركيا

زارنى ليحدثنى من جديد فى شأن التفاهم التركى العراقى الأخير • وقال ان هذا التفاهم اشتمل على مايلى :

١ ــ ميثاق الدفاع بكل ما فى هذا من معنى أى أنه فى حالة الهجوم على تركيا أو على العراق يستتبع أن تمدها الدولة الأخرى بكل معونة ممكنة ، بما فى هذه الرجال والعتاد • واتفق على أن يكون ذلك الدفاع ضد أى عدوان سواء كان من الخارج ويقصد به أصلا الجانب الشيوعى أو من الداخل ويقصد به اسرائيل • وذكر السفير أن التفاهم العراقى التركى نهائى عمليا ولا رجعة فيه وسوف يُمضى ثم أضاف أن تركيا ترحب وتنصح بأن تنضم البلاد العربية الأخرى للميثاق العراقى التركى اما جميعا فى وقت واحد أو بالتعاقب •

٢ ــ تعهدت تركيا بأن تصر على وجوب تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بفلسطين وهو ماوصفه السفير بأنه لأول مرة ربط واضح لتركيا بالسياسة العربية فى شأن فلسطين • وتكلم السفير عن الناحية العامة المتصلة بالصداقة وبالنوايا ، فأضفت الى تعليقى على الموضوع فى أساسه تأكيدا جديدا للسفير بأن موقف مصر لا يعنى ولا يمكن فى أى وقت أن يعنى أى انتقاص من الصداقة التى تود قيامها دائما بينها وبين تركيا •

مع التحية والاحترام ،

محمود فوزى

وزارة الخارجية
سفارة جمهورية مصر بأنقرة

البيان المشترك

النص الذى وافق عليه الطرفان

هذه خلاصة محاضر المحادثات التي تمت بين السادة

١ـ عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا ـ نورى السعيد رئيس وزراء العراق

٢ـ فطين رشدى زورلو نائب رئيس الوزراء ـ ابراهيم عاكف الالوسي سفير العراق بأنقرة

٣ـ فؤاد كوبرولو وزير الخارجيـــة

٤ـ محرم نورى برجي السكرتير العام لوزارة الخارجية

٥ـ مظفر جوركسن سفير تركيا المعين حديثا في العراق

بدأ نورى السعيد باشا كلامه بأن صرح بما يأتي

أن أمن العراق وسلامته مرتبطان بأمن وسلامة كل من الجارتين تركيا وايران وعقب على ذلك بأن الحكومة المصرية حينما قبلت وضع القواعد العسكرية في منطقة القنال تحت تصرف القوات البريطانية في حالة الهجوم على تركيا او على احدى البلاد العربية معناه ان مصر قد اخذت تسير في الطريق المؤدى الي التعاون مع تركيا .

وأشار انه قد شرح مرارا لجامعة الدول العربية بأن الضرورة تقضي على دولها بالتعاون الجماعي مع تركيا وانه في زيارته الاخيرة لمصر قد تقدم للحكومة المصرية ببيانات جديدة ولاحظ بارتياح ان المصريين كانوا متفقين معه في الرأى فيما يتعلق بهذا الموضوع وانهم ينتظرون الوقت المناسب لتحقيق هذا التعاون

وبالاضافة لي ماتقدم قال نورى السعيد باشا انه بين للمصريين بأن اى تأخير يحصل في قيام هذا التعاون الذى يعتقد العراق بوجوب قيامه مع تركيا يحدث ضررا بمصالح العراق ثم اشار الي الفائدة التي تنجم عن قيام تعاون تنضم اليه اذا امكن وقبل فوات الوقت سوريا وايران المجاورتين لتركيا ، ثم اردف بأنه مقتنع بأن هذا الاسلوب في العمل قد يشجع الدول العربية الاخرى التي تنتظر الوقت المناسب على التعاون مع تركيا .

كما اشار واكد بأن من واجب تركيا ان تنتهز كل فرصة لاظهار عواطفها (حسيات صميمة) نحو البلاد العربية لكي تأخذ علاقاتها مع هذه الدول طابعا وديا متزايدا

وقد اجاب السيد عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا بأن اعرب عن سروره وانشراحه لسنوحة

للبيانات (ايضاحات) التي ادلى بها السيد نورى السعيد وقال +

ان تركيا مستعدة دائما لاظهار عواطفها المخلصة نحو الدول والشعوب العربية ، واذا كانت تركيا لم تظهر هذه العواطف في الماضي ، فقد كان ذلك لانها تجهل رد الفعل الذى يثيره الاعلان عنها . ولكنها ازاء التصريح الذى ادلي به البكباشي جمال عبد الناصر رئيس الوزارة المصرية ، والذى يمكن اعتباره اول تصريح ايجابي تلقته تركيا من بلد عربي قال انه قد شعر بارتياح بالغ بعد اطلاعه علي هذا التصريح ولذلك اجاب معربا عن عظيم سروره به .

وقد بين السيد مندريس ما تعلقه تركيا من اهمية كبرى علي تأمين الدفاع عن المنطقة التي بها الدول العربية وانها قد صممت تصميما اكيدا علي الدفاع عنها مع اقامة وتأكيد تعاونها مع العرب .

كما اشار الي الاغراض الخاصة بالميثاق بين تركيا والباكستان معلقا بأن التعاون بين دول هذا الركن من العالم سيشجع اميركا وبريطانيا علي تقديم المعونة لهذه البلاد .

واختتم حديثه بأن اظهر الكثير من الارتياح لما وجد رئيس الوزارة العراقية يشاركه الرأى منذ البداية ويتفق معه تماما علي وجهات النظر في هذا الصدد .

وبعد انتهاء المحادثات التي دلت علي اتفاق تام في وجهات النظر اتفق الطرفان علي مايأتي +

(١) ان أمن وكيان كل من تركيا والعراق مرتبطان بقيام تعاون مع حاراتهما وأن احسن طريق لتأمين هذا التعاون هو في جمع الدول العربية مع ايران والباكستان وللوصول الي تحقيق هذا الهدف اتفقت الدولتان علي التشاور معا في جميع المساعي التي ستبذل سويا وفي اتخاذ جميع التدابير التي تتم بينهما في هذا الشأن .

(٢) ان تركيا والعراق سيسعيان في خلال اتصالاتهما المقبلة مع المصريين لكي تصبح مصر طرفا في هذا الاتفاق وان يبذلا الجهد لاشراك مصر

في تحضير مشروع الاتفاق ومساهمتها فيه اذا لم تقبل الدخول فورا علي ان تصبح فيما بعد عضوا فيه .

(٣) ومن جهة أخرى ترتبط تركيا والعراق بأن تظلا علي اتصال دائم للتشاور قبل البدء في المساعي التي تبذل نحو سوريا وايران وباكستان

(٤) وعلاوة علي ما تقدم فأن رئيس الحكومة العراقية قد بين ان واجب العراق الذى سيحمله للدفاع عن هذه المنطقة من العالم هو حماية حدود العراق الشرقية ضد اى هجوم بري ينبع من اى عدو محتمل واتخاذ الاحتياطات الضرورية لحماية مناطق البترول ضد الغارات الجوية وضد القنابل الذرية التي قد تلقي علي هذه المناطق وتسهيل وصول المساعدات التي ترسل لتركيا عبر الاراضي العراقية

(٥) ادلي رئيس وزارة العراق لرئيس وزارة تركيا بالضرورة لاتخاذ الاحتياطات الدائمة والتدابير الفعالة ضد الدعاية الشيوعية والصهيونية والتي تحول دون التقارب بين البلاد العربية وتركيا وطلب بأن تظهر تركيا في كل مناسبة عواطفها الطيبة نحو الدول العربية واعقب رئيس وزارة تركيا علي ذلك بقوله بأنه سعيد جدا لكي يتخذ التدابير الضرورية لتحقيق هذا وان ما اتخذته العراق ومصر من احتياطات ووسائل لمحاربة الشيوعية قد اثار اهتماما كبيرا في تركيا

(٦) اتفق الرئيسان علي تقوية وتنمية العلاقات الاقتصادية القائمة بين البلدين وتنفيذ الاتفاقات التي كانت قد عدت سنة ١٩٤٦ والتي بقيت مدة طويلة من غير تنفيذ

المحاضر السرية لاجتماع رؤساء الحكومات العربية

١٩٥٥/١/٢٩-٢٢

محضر الجلسة الأولى:

فى الساعة السادسة من مساء يوم السبت الموافق ٢٢ يناير ١٩٥٥ عقد رؤساء الحكومات العربية اجتماعهم الأول بوزارة الخارجية المصرية، برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس وزراء مصر وبحضور:

عن المملكة الأردنية الهاشمية:

- دولة توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء.
- معالى وليد صلاح وزير الخارجية.
- السيد عونى عبد الهادى السفير فى القاهرة .

عن الجمهورية السورية:

- دولة فارس الخورى رئيس الوزراء.
- معالى فيضى الأتاسى وزير الخارجية.
- دكتور نجيب الأرمنازى السفير فى القاهرة.

عن المملكة العربية السعودية:

- سمو الأمير فيصل رئيس الوزراء.
- السيد جواد ذكرى القائم بأعمال السفارة فى القاهرة.

عن الجمهورية اللبنانية:

- دولة سامى الصلح رئيس الوزراء.
- معالى الفريد نقاش وزير الخارجية.
- الدكتور فؤاد عمون مدير عام وزارة الخارجية.
- السيد نديم دمشقية القائم بأعمال السفارة.

عن جمهورية مصر:

- السيد الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس الوزراء.
- السيد الدكتور محمود فوزى وزير الخارجية.
- السيد الأميرالاى أ.ح محمود رياض محمد مدير الإدارة العربية.
- قائد جناح على صبرى مدير مكتب رئيس الوزراء.

أعلن السيد الرئيس افتتاح الجلسة بكلمة رحب فيها بالمجتمعين، وأبدى أسفه لمرض دولة السيد نورى السعيد، وتمنى له الشفاء العاجل.

ثم ذكر أن هذا الاجتماع كانت تترقبه جميع الشعوب العربية، ويرجو من الله أن يحقق أمانى العرب ويوفق المجتمعين للوصول لما فيه خير البلاد العربية.

سمو الأمير فيصل: أشكر سيادة الرئيس على المساعى التى يقوم بها لجمع شمل الأمة العربية، ونرجو من الله أن يحقق جميع أمانينا، وإنى أعتقد إننى أعبر عن رأى جميع إخوانى الحاضرين.

الرئيس: أقترح أن يكون جدول الأعمال كالآتى:

١- مناقشة عامة.

٢- بحث خطوط السياسة العربية، وسيشمل ذلك السياسة الخارجية، ومعاهدة الدفاع المشترك، وأوضاع الجامعة العربية وغيرها من الأمور التى ترونها.

٣- بحث موضوع الدعوة التى وجهتها العراق وتركيا للدول العربية للانضمام للميثاق المزمع عقده بينهما.

وبما أن مصر هى التى دعت إلى عقد هذا الاجتماع، فأود أن أوضح أن مصر لم تقصد بدعوتها هذه أن تؤاخذ العراق، وإنما هذا الاجتماع هو النتيجة المرتقبة لاجتماع وزراء الخارجية، وأن ما حدث فى بغداد أخيراً دعانا إلى طلب سرعة عقد اجتماع رؤساء الحكومات.

معالى الفريد نقاش: تلقينا رسالة تفيد بأن السيد فاضل الجمالى موجود فى بيروت، وأنه مستعد لحضور الاجتماع، وهو فى انتظار رد من المجتمعين ليحضر.

الرئيس: إننا نحرص على المصلحة العربية، وإننى أرى أنه إذا شاءت الحكومة العراقية تفويض السيد فاضل الجمالى فإننا نرحب بحضوره.

سمو الأمير فيصل: موافق.

دولة فارس الخورى: أشار سيادة الرئيس بأننا سنبحث فيما تم فى بغداد أخيراً، وكذا موضوع الضمان الجماعى، وإننى أعتقد أن البحث فى هذه المواضيع يستلزم وجود من يمثل العراق معنا، حيث إننا نود أن نسمع وجهة نظرهم، وأقترح أن يرسل المؤتمر برقية إلى العراق لدعوة السيد فاضل الجمالى للحضور.

سمو الأمير فيصل:

أؤيد دولة فارس بك من ناحية الشكل، ولكن بما أن مصر هى التى وجهت الدعوة فيجب أن يأتى الرد من العراق إلى مصر، كما يجب أن تبين الحكومة العراقية صفة السيد فاضل الجمالى، وهل ينوب عن رئيس الوزراء، أم سيحضر للإدلاء بوجهة نظر العراق فقط، دون أن تكون له صفة المسئولية.

دولة توفيق أبو الهدى:

تكون له الصفة الرسمية إذا فوضته حكومته.

الرئيس:

بما أن السيد نورى السعيد مريض؛ لذا فإننا نرحب أن يحضر من يمثل العراق على أن يكون مفوضاً رسميًّا من حكومته، إلا أنه حتى هذه اللحظة لم نتلق من العراق سوى محاولات لتأجيل هذا الاجتماع إلى أجل غير مسمى.

سمو الأمير فيصل:

إننا فهمنا أن العراق طلبت التأجيل فقط إلى أجل محدد.

الرئيس:

كلا؛ إذ إن العراق طلبت التأجيل إلى أجل غير مسمى وقد رفضنا ذلك، وأعتقد أننا متفقون على الترحيب بحضور السيد فاضل الجمالى فى حالة تفويضه رسميًّا من الحكومة العراقية.

دولة فارس الخورى:

أقترح إرسال الدعوة إلى دولة السيد نورى السعيد باسم المؤتمر.

سمو الأمير فيصل:

أعترض على ذلك لأن الدعوة سبق أن أرسلت فعلاً إلى العراق، ويمكن للسيد نورى السعيد أن يفوض السيد فاضل الجمالى للحضور.

الرئيس:

وصلتنا برقية من بيروت تفيد بأن الرئيس كميل شمعون اقترح على دولة نورى السعيد بتفويض السيد الجمالى، ولا نعلم رأى دولته فى هذا الاقتراح.

معالى فيض الأتاسى:

يمكن الإبراق لدولة نورى السعيد بأن يفوض أى شخص من العراق.

سمو الأمير فيصل:

الموضوع لم يكن واضحاً فى البداية، وأرى الآن أنه لا يوجد اقتراح من العراق بحضور السيد فاضل الجمالى.

الرئيس:

إننى أرسلت اليوم برقية إلى دولة نورى السعيد متمنياً له الشفاء وأدعوه إلى الحضور، وبما أن رئيس الجمهورية اللبنانية قد أرسل أيضاً برقية إلى دولته مقترحاً تفويض السيد الجمالى؛ لذا فإننا نتوقع من دولة نورى السعيد أن يرسلوا ردًّا بأنه سيحضر، أو بأنه لا يستطيع الحضور ولن ينيب أحداً، أو بأنه سيفوض السيد فاضل الجمالى أو غيره للحضور.

دولة توفيق أبو الهدى:

إننى أرى أن ننتظر رد العراق على البرقيات التى أرسلت.

دولة سامى الصلح:

هل يمكن تأجيل الجلسة إلى أن يصلنا رد من دولة نورى السعيد.

الرئيس:

لدينا كثير من المسائل الهامة التى يمكننا بحثها، ولا أرى ضرورة لتأجيل الاجتماع، وأود أن أحيطكم علماً بأن رئيس الحكومة الليبية طلب حضور هذا الاجتماع، وعندما أجبناه بأن هذا الاجتماع مقصور على الدول الموقعة على معاهدة الدفاع المشترك رد اليوم بأن الموضوع يهم كافة الدول العربية الأعضاء فى الجامعة، وبناءً عليه فإننى أرسلت إليه دعوة بالحضور.

سمو الأمير فيصل:

أرجو أن يحضر أيضاً من يمثل اليمن.

دولة توفيق أبو الهدى:

إننى فهمت أن اليمن حاولت إرسال نائب لرئيس الوزراء فرفض طلبها، وبما أننا قبلنا أن يحضر نائب عن رئيس وزراء العراق، فإننى أقترح أن يسمح لليمن بإرسال نائب عن رئيس حكومتها.

الرئيس:

إننى أوافق على أن يحضر نائب لرئيس وزراء اليمن.

(موافقة من الجميع).

الرئيس:

هل يوجد أى اقتراح حول جدول الأعمال؟

سمو الأمير فيصل:

أعتقد أن جدول الأعمال، الذى اقترحتموه شامل لكافة المسائل المهمة.

دولة فارس الخورى:

أود أن أعرف ما أسفر عنه اجتماع رؤساء أركان الحرب.

الرئيس: للأسف لم يسفر هذا الاجتماع عن شىء مهم، وأعتقد أنه طالما أننا لم نصل إلى اتفاق حقيقى وكامل حول ميثاق الضمان الجماعى، وطالما أن هذه المعاهدة ما زالت حبراً على ورق فإنه لا ينتظر أن يحقق اجتماع رؤساء أركان الحرب أى فائدة عملية.

سمو الأمير فيصل:

أرجو ألا يأسف الرئيس على صراحته.

الرئيس:

إننى لا آسف على الصراحة بل على الحالة التى وصلنا إليها، فإن الشعوب العربية فقدت الثقة بنا بعد حرب فلسطين، وإنه من الضرورى أن نعمل على إعادة هذه الثقة.

سمو الأمير فيصل:

سألنى بعض الصحفيين: ما الموانع التى تحول دون تنفيذ معاهدة الدفاع المشترك، وإننى أود توجيه هذا السؤال إلى الإخوان.

الرئيس:

إن ما يمنع تنفيذ هذا الميثاق هو – كما أوضحت – أن الثقة غير موجودة، ولتنفيذ هذا الميثاق يجب علينا استعادة هذه الثقة، وأضرب مثلاً؛ فلو فرض أن إسرائيل قامت بالاعتداء على مصر فماذا يفيدنى هذا الميثاق؟ هل يمكننى أن أثق بأن جميع البلاد العربية ستهب لنجدتى وستحارب معى بكل قواتها، كما لو كان هذا الهجوم موجهاً ضدها؟

ولذا يجب أن نواجه كل هذه الأمور بصراحة، وأن المجاملة وإظهار الشعور الطيب نحو بعضنا فى اجتماعات لا يكفى ولا يفيد.

سمو الأمير فيصل:

هل هناك ما يمنع من إعادة الثقة؟

الرئيس:

إن مصر مؤمنة تماماً بأن سياستها الخارجية يجب أن تبنى على التعاون الكامل مع البلاد العربية، وعلى مبادئ وأسس الجامعة العربية، وعلى معاهدة الدفاع المشترك، وإننا نعتقد أن هذه هى الطريقة الوحيدة لعدم حدوث فرقة بين البلاد العربية.

دولة فارس الخورى:

إن مسألة الثقة يجب تواجدها أولاً حتى يمكن تطبيق معاهدة الدفاع المشترك، وهذه الثقة ستأتى عندما تعلم الشعوب العربية أن بلادها لديها القوة الكافية لصد عدوان إسرائيل، وأود أن أسأل هل قوات البلاد العربية كافية لصد عدوان إسرائيل؟

وإننى لا أشك بأن الثقة موجودة فعلاً بين سوريا ومصر؛ إذ إن أى دولة لم تقصر فى التعاون مع شقيقاتها، وأن العسكريين يذكرون بأن استعداداتنا لم تتم لصد هجوم إسرائيل.

ولذا فإنى أعيد القول بأن الثقة ستتواجد، إذا علمت الشعوب العربية أن قواتها المسلحة كافية لمواجهة العدوان الإسرائيلى.

الرئيس:

إن البلاد العربية تلقت درساً قاسياً من حرب فلسطين، وفقدت ثقتها بحكوماتها عندما فشلت سبع دول عربية فى حربها مع إسرائيل، وأن الشعور الطيب والمحبة الموجودة بينها لا يكفى للقيام لدرء أى عدوان.

وإننى مؤمن بأن جيوشنا مجتمعة تفوق القوات الإسرائيلية، وأنه من واجبنا أن نرسم الخطط لتقوية بلادنا، وأن نعمل على إحياء معاهدة الدفاع حتى تشعر إسرائيل بأننا جادون، وأننا سنهب كلنا لنجدة أى بلد عربى يعتدى عليه.

سمو الأمير فيصل:

إننى أوافق على أن العواطف المتبادلة بيننا لا تكفى، وأعود إلى سؤالى مرة أخرى عن الموانع لتنفيذ معاهدة الدفاع المشترك، واتخاذ القرارات الكفيلة بتنفيذها.

الرئيس:

إننا من جانبنا قد رسمنا سياستنا على أساس تنفيذ هذه المعاهدة، فإذا حدث هجوم من إسرائيل على سوريا مثلاً فإن مصر ستقوم لنجدة شقيقتها سوريا، وبذا يجب أن تشعر سوريا بالاطمئنان لأن جيشها لن يكون وحده فى الميدان، وأن الجيش المصرى سيكون بجانبه، بل والجيوش العربية كلها ستهب فوراً لنجدة سوريا.

محضر الجلسة الثانية:

فى الساعة السادسة من مساء يوم الأحد الموافق ٢٣ يناير ١٩٥٥ عقد رؤساء الحكومات العربية اجتماعهم الثانى، بوزارة الخارجية، برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر.

افتتح الرئيس الجلسة وجرى تلخيص لما تم أمس، ثم أمر بتلاوة رد دولة نورى السعيد على البرقية التى أرسلها له أمس.

تلا الأميرالاى محمود رياض نص البرقية الواردة من بغداد، وكذلك البرقية الواردة لدولة السيد سامى الصلح.

سمو الأمير فيصل:

إننى أفهم من هذه الردود أن دولة نورى السعيد لم يوافق على تفويض السيد فاضل الجمالى لحضور الاجتماع.

فخامة الفريد نقاش:

لقد حدث اتصال بين فخامة الرئيس كميل شمعون ودولة نورى السعيد، ولم نعرف نتيجة الاتصالات بعد.

سمو الأمير فيصل:

هل ننتظر إلى ما شاء الله، إننا نرغب من قلوبنا أن يحضر السيد نورى السعيد، وأعتقد أنه من واجبنا بحث الأمور التى أتينا من أجلها.

دولة فارس الخورى:

قد يكون من المفيد معرفة موعد حضور دولة نورى السعيد بالضبط، وقد سبق وتكلمنا أمس بأننا نستطيع بحث المواضيع العامة فى جدول الأعمال عدا موضوع الاتفاق العراقى

– التركى الذى يؤجل إلى حين حضور نورى السعيد، إلا أننى لا أستطيع البقاء هنا أكثر من أسبوع.

دولة توفيق أبو الهدى:

لا تسمح الظروف فى الأردن بأن أظل فى القاهرة أكثر من يوم الجمعة القادم.

دولة فارس الخورى:

هل يمكن تأجيل الاجتماع ثم نحضر مرة أخرى بعد أسبوع مثلاً؟

الرئيس:

هذا أمر غير ميسور، وإن رد الفعل فى البلاد العربية سيكون سيئاً؛ إذ أن بلادنا كلها كانت ترتقب هذا الاجتماع.

سمو الأمير فيصل:

إننا حضرنا بناءً على دعوة سيادتكم للنظر فى موضوع محدد، وأعتقد أنكم انتهزتم فرصة وجودنا للنظر فى مواضيع أخرى تهم البلاد العربية.

الرئيس:

إن مصر قد رسمت سياستها العربية على أساس العروبة والقومية العربية، وإن بلادنا قد قاست كثيراً من الاستعمار، وما زال البعض يجاهد فى التخلص من المستعمر، ونأمل أن توفق جميع البلاد العربية فى التحرر حتى يمكن للأمة العربية إعادة بناء مجدها.

وقد شرحت هذا الرأى بشىء من التفصيل عند اجتماعى بوزراء خارجية البلاد العربية؛ فذكرت لهم أن مصر تعتبر نفسها مرتبطة مع بقية البلاد العربية برباط وثيق جدًّا، وأن خروج أى بلد عربى عن إجماع شعوبنا يؤذى باقى البلاد العربية، وقد دعانى حرصى على المصلحة العربية إلى دعوة رؤساء الحكومات لمواجهة الموقف الجديد، الذى نشأ من الاتفاق العراقى – التركى المزمع عقده، وإننى أعتقد أن لهذا الاجتماع أهمية كبرى، وأرجو أن يوفقنا الله إلى ما فيه خير المجموعة العربية، وأن نستطيع الوصول إلى قرارات تجعل الشعوب العربية تشعر بأننا نعمل لصالحها.

سمو الأمير فيصل:

إننا نقدر شعوركم الطيب وجهودكم العظيمة التى تبذلونها فى سبيل العروبة، ونسأل الله أن نكون عند حسن ظنك وحسن ظن الأمة العربية، وإننى أقترح أن نبدأ فوراً فى النظر فى جدول الأعمال المعروض علينا، طالما أن البعض لا يستطيع البقاء فى القاهرة أكثر من أسبوع، وأن العالم العربى يتجه بأبصاره نحونا ويرتقب منا قرارات حاسمة، والموضوع الذى يهم شعوبنا حالياً هو موضوع الحلف التركى – العراقى قبل نفض الاجتماع، دون أخذ قرار حول هذا الموضوع.

وإننى أعتقد أن هذا الحلف ما هو إلا بداية وليس بنهاية، ويسبب هدم كيان البلاد العربية، فهل نحن على استعداد لاتباع هذا السبيل الخطر؟

دولة فارس الخورى:

طبيعى لسنا على استعداد، ولكننا لا نرى أمامنا دعوة للانضمام إلى هذا الحلف.

الرئيس:

قد لا تكون هناك دعوة رسمية وجهت إلينا جميعاً، ولكن هناك بعض الدول وجهت إليها الدعوة فعلاً، ومصر إحدى هذه الدول، كما أن البيان المشترك الصادر فى أنقرة، والآخر الصادر فى بغداد بهما دعوة صريحة للانضمام إلى الحلف التركى – العراقى.

سمو الأمير فيصل:

هل نحن مستعدون لقبول هذه الدعوة ؟

دولة سامى الصلح:

من جهتنا لم نقبل الانفراد برأى، ونفضل انتظار مجىء دولة نورى السعيد للإدلاء بما لديه من معلومات.

سمو الأمير فيصل:

إن بحثنا يدور حول المبدأ، وهل سنقبل الدخول فى مثل هذه الأحلاف أم لا.

إن المملكة السعودية لا تقبل هذه الدعوة.

دولة فارس الخورى:

لو قدمت هذه الدعوة لسوريا فإننى سأرفضها، ولكن يجب أن يكون مفهوماً أننا لانستطيع إلزام غيرنا بذلك.

فخامة الفريد نقاش:

لا يمكننا البت نهائيًّا فى هذا الموضوع، إلا بعد أن تتوافر لدينا كل المعلومات الضرورية، وأوجه النظر إلى أن انفراد العراق بالحصول على أسلحة ستجعلها قوة كبيرة فى هذه المنطقة، وقد تضطر العراق إلى الانسحاب من الجامعة مما قد يؤثر تأثيراً سيئاً على أوضاعنا، ولذا أرجو تأجيل هذا البحث إلى أن تتوافر لدينا جميع المعلومات الضرورية.

سمو الأمير فيصل:

لكن هذا الموضوع مختلف، فإن المسألة هى موضوع الدعوة، وهل نقبلها أم نرفضها.

فخامة الفريد نقاش:

ولكن نتيجة الإجابة عن هذا السؤال ستنتهى إلى البت فى قضية العراق، ومن الضرورى معرفة رأى العراق.

سمو الأمير فيصل:

هل أفهم أنه من المحتمل أن توافق لبنان على الدعوة ؟

دولة سامى الصلح:

هناك أشياء مهمة كثيرة يجب الإطلاع عليها ومعرفتها.

دولة فارس الخورى طلب معرفة مدى التعاون الذى ورد فى مقررات وزراء الخارجية، وأشار مرة أخرى إلى لفظ الحلف الواردة فى مقررات وزراء الخارجية وحاول تفسيره.

الرئيس:

أرى توضيح معنى هذه الكلمة حتى لا يكون هناك لبس فى أذهاننا، فإننى فهمت من هذه الكلمة أنها تعنى اتفاقاً عسكريًّا كما تشتمل على التزامات عسكرية.

دولة فارس الخورى:

معنى الحلف باللغة العربية قد يحمل معنى تعاون غير عسكرى، وأشار إلى حلف الفضول الخاص بقريش.

الدكتور محمود فوزى:

لا أشك لحظة أن جميع الحاضرين يعلمون تماماً ما معنى الأحلاف عندما وافقنا على مقررات وزراء الخارجية.

معالى فيضى الأتاسى:

لا شك أنه كان حاضراً فى أذهاننا أن معنى كلمة حلف يشابه حلف الأطلسى وغيره من الأحلاف الغربية.

دولة فارس الخورى:

أود أن أسأل سؤالاً؛ فلو فرض وعرض علينا فى المستقبل حلف مفيد للغاية ويعود بالنفع على البلاد العربية فهل نرفضه؟ فمثلاً لو وقّعت لبنان حلفاً مع تركيا ينص على اشتراك الأتراك فى الدفاع عن لبنان ضد هجوم إسرائيل، فهذا يكون نافعاً للبنان – حسب رأيى – ولا يمكننا أن نقول للبنان لا تعقدى هذا الحلف، وإننى أستطيع أن ألزم نفسى، ولكن لا يمكننى إلزام غيرى.

سمو الأمير فيصل:

البحث الآن حول الدعوة التى وجهت إلى البلاد العربية، فنرجو الإجابة عن هذا السؤال.

أمر الرئيس بتلاوة البيان المشترك الذى يوضح أن الدعوة وجهت فعلاً عن طريق هذا البيان؛ فقام الأميرالاى محمود رياض بتلاوة البيان المشترك الذى صدر فى أنقرة، والآخر الذى صدر فى بغداد.

دولة سامى الصلح:

إننا نحاول تقريب وجهات النظر، ويكون من الصعب علينا أن نطلب من العراق الخروج من الجامعة.

فخامة الفريد نقاش:

إن تركيا ترغب فى العمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين وتعزيز السياسة العربية.

سمو الأمير فيصل:

مقابل أى شىء يفعلون ذلك؟

دولة سامى الصلح:

لا شىء.

سمو الأمير فيصل:

إذا لم يكن هناك مقابل فإننا موافقون.

فخامة الفريد نقاش:

الأتراك يذكرون أنهم يرغبون فى العمل للمصلحة العربية والدفاع عن بلادنا ضد إسرائيل، وأن العراق عندما ذكرت الاعتداء الخارجى تمسكت تركيا بأن يوضع نص عن العدوان الداخلى أيضاً من إسرائيل.

الرئيس:

إن إسرائيل خلقتها السياسة الأمريكية – الإنجليزية، كما أن إسرائيل لن تقوم بعدوان على بلد عربى ما لم تشجعها أمريكا وإنجلترا؛ فكيف نوفق بين سياسة الغرب هذه وبين السياسة التركية الجديدة وهى حليفة للغرب؟ إنى أرى أن هناك تناقضاً، وهذه الفكرة ليست من قبيل العروض الجديدة.

دولة سامى الصلح:

يريد الأتراك الاتصال بمصر للتفاهم معها حول السياسة فى الشرق الأوسط، كما أن "مندريس" ذكر أن سياسة تركيا تغيرت بتغير الحكومة، وأن حزبه يرى ضرورة التفاهم مع العرب.

الرئيس:

سبق واتصل بنا رئيس الحكومة التركية وعرض أن يحضر إلى القاهرة فى سبتمبر الماضى، فأجبته بأن الوقت غير مناسب، كما أفهمته أن سياسة مصر الخارجية تقضى بعدم الارتباط بأى حلف، وأنها ترتكز على ميثاق الجامعة العربية ومعاهدة الدفاع المشترك العربى، الضمان الجماعى.

سمو الأمير فيصل:

منذ متى و"مندريس" فى الحكم؟

فخامة الفريد نقاش:

منذ أربع سنوات ونصف.

سمو الأمير فيصل:

ولماذا لم تظهر هذه السياسة منذ أربع سنوات؟

الرئيس:

أعتقد أن هذه هى سياسة الغرب وليست سياسة تركيا، فعندما فشل الغرب فى عام ١٩٥١ فى مقترحاته الرباعية أرسل تركيا لتقوم بمحاولة أخرى فى ١٩٥٥، والغرب بذلك يعمل على تشتيت قوى البلاد العربية؛ إذ لا يسرهم بقاؤنا كتلة واحدة، وتركيا بهذه الطريقة ستحصل على السيطرة على البلاد العربية، خاصة وأن البلاد المحيطة بها بلاد صغيرة بالنسبة إليها.

أما مصر فلن تتأثر على الإطلاق؛ إذ إنها أقوى بكثير من البلاد المحيطة بها، وإذا وصل الأمر إلى حد انفراط عقد البلاد العربية فإن هذه البلاد ستصبح ذيولاً للأتراك وللغرب، وستضطر مصر حينئذ أن توجه اهتمامها وعنايتها إلى البلاد المحيطة بها فى إفريقيا فقط، وهذا أمر لا نوده ولا نرغبه؛ ولذا حرصت على دعوة رؤساء الحكومات العربية؛ لنحدد سياستنا الخارجية سوياً. وقد فاوضت الإنجليز مدة طويلة رافضاً أى عرض خاص بالدخول فى حلف، وكان من الممكن أن أوقع اتفاق الجلاء فى أيام قليلة لو وافقت على الحلف الذى يعرضونه، ولكننى رفضت كل عروضهم، ونجحت فى توقيع الاتفاق بيننا وبينهم دون الإشارة إلى أى حلف كان. إن البلاد العربية يجب أن تحافظ على كيانها وألا يجذب أنظارها العروض البراقة مثل مساعدة تركيا ضد إسرائيل، وإذا لم ننجح فى المحافظة على قوميتنا وكياننا فلن نستطيع تحقيق آمالنا وأهدافنا. وإن الشعوب العربية التى ظلت تحت سيطرة أجنبية مئات من السنين ترغب الآن فى التحرر وعدم الوقوع مرة أخرى تحت أى سيطرة أجنبية، وإن محافظتنا على كياننا وقوميتنا وسيادتنا لا يعنى معاداة الغرب أو تركيا، بل إننا نود التعاون معهم على أساس الند للند.

ورفعت الجلسة، وتقرر أن يستأنف الاجتماع يوم الاثنين، ٢٤ يناير ١٩٥٥، الساعة العاشرة صباحاً.

محضر الجلسة الثالثة:

فى الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الموافق ٢٤ يناير ١٩٥٥ عقد رؤساء الحكومات العربية اجتماعهم الثالث بوزارة الخارجية المصرية برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس وزراء مصر.

الرئيس افتتح الجلسة، وجرى تلخيص ما تمت الموافقة عليه أمس.

الرئيس:

البحث المطروح أمامنا منذ أمس خاص بالدعوة التى وجهت إلينا للانضمام للحلف التركى – العراقى.

دولة سامح الصلح:

لدينا بعض المعلومات نود اطلاعكم عليها.

دولة فارس الخورى:

إننا لا ننوى عقد أحلاف، ولكن هذا القول لا يعتبر ارتباطاً أمام الجامعة العربية، فعلاوة على أنه قد تأتى حكومة أخرى فى سوريا لا ترتبط بذلك، فكذلك فإن البرلمان الحالى قد يغير موقفه ويرى ضرورة الارتباط بحلف، وعندئذ إما أن تقبل الحكومة الحالية ذلك أو تستقيل.

الرئيس:

سبق وأوضحت أن تغيير سياسة أى دولة قد يستتبعه تغيير سياستنا الخارجية أيضاً.

دولة فارس الخورى:

إنى مستعد لبحث وضع مادة فى ميثاق الجامعة العربية، تقضى بعدم الدخول فى أى حلف، على أن يعرض على البرلمان السورى.

دكتور محمود فوزى:

بالنسبة للسياسة الأبدية فهى غير موجودة، ولكن ليس معنى عدم وجودها هو تغيير السياسة كل خمس دقائق، لقد اجتمعنا لتنسيق السياسة العربية، فإذا كان الاتجاه هو عدم إلزام بعضنا البعض ففيم اجتماعنا؟! ومن الواضح أننا اجتمعنا لتنسيق سياستنا فيوجد بيننا عقد، وإن الأوضاع الدستورية فى كل بلد لا تمنع رؤساء الحكومات من التقابل وتنسيق سياستهم، ويكونون ملزمين ومرتبطين بالسياسة التى يتفقون عليها، هناك ميثاقان لم يذكرهما دولة فارس الخورى: ميثاق مع ضميرنا وآخر بيننا وبين شعوبنا. والآن يجب أن نقدم بمنتهى الصراحة على خطتنا، والمسألة ليست مسألة قانونية، بل يجب أن نختار بين التكتل أو نصبح دويلات تتلقفها الدول الأخرى، والواجب أن نقدم على الأمر بصراحة، وإذا كنا لانريد أن نترابط فلنواجه الرأى العام.

دولة فارس الخورى:

موافق، ولكن ما ذكرته كانت نقطة قانونية فقط.

الرئيس:

إن أى مواطن يشعر بأن قيمة القانون بالروح التى يطبق بها، والأمر كذلك بالنسبة للمواثيق والمعاهدات؛ فإن صياغتها قد تكون قوية، ولكنها لا تطبق بنفس الروح التى وضعت بها، فمثلاً ميثاق الضمان الجماعى صيغ بطريقة سليمة وقوية، ولكنه من الناحية العملية غير منفذ.

والخلاصة أن المواثيق شيء والتطبيق شيء آخر، والمسألة ليست مسألة تنفيذ قانون أو البحث فى معانى الألفاظ والنصوص، إنما علينا أن نواجه الموقف بطريقة عملية.

وأحب أن أكرر أن سياسة مصر مبنية على إطارين:

١- الوطنية الداخلية.

٢- القومية العربية.

ولا يمكن الفصل بينهما، هذه هى الروح التى نسير عليها.

دولة فارس الخورى:

إننا اجتمعنا بسبب حادث حصل، والسؤال الذى كان أمامنا أمس ماذا تفعل البلاد أمام الدعوة الموجهة إليها للانضمام إلى الحلف؟ من ناحيتنا فإننا أجبنا عنه بأننا لا نلبى هذه الدعوة، ويوجد موضوع آخر هو ماذا يتخذ مع العراق، وهذا لم نبحثه، فنأخذ الأصوات على الشطر الأول ونضع حدًّا له، ثم ننتقل إلى الشطر الثانى.

الرئيس:

الذى دفعنا إلى هذه المناقشة ما قيل عن إمكانة تغيير سياسة الحكومات العربية وعدم الالتزام بما يتفق عليه، والآن أعود إلى السؤال الذى طرح أمس، وأود أن أوضح نقطة وأعود بالذاكرة إلى اتفاق سنة ١٩٠٤ بين إنجلترا وفرنسا، فإن آثار هذا الاتفاق لم تظهر فى سوريا ولبنان إلا بعد أن قامت الحرب العالمية الأولى، والآن وقد استقلت سوريا ولبنان فإننا نرجو أن تزول آثار هذا الاتفاق من البلاد، التى ما زالت تعانى آثار الاستعمار.

إن بلادنا قسمت وحددت بعد الحرب العالمية الأولى؛ حتى تصبح دويلات صغيرة، ولازال البعض يعانى من وجود قوات أجنبية، ويعمل على إخراج هذه القوات.

والآن أرى أن هناك شيئاً جديداً ظهر فى الجو، فإن الغرب رأى أنه لا يمكن أن يستمر فى استعمار الشرق الأوسط، فحاول فى سنة ١٩٥١ أن يخلق سيطرة جديدة فى المنطقة، عن طريق مشروع معاهدة الدفاع عن الشرق الأوسط. وتركيا الآن دولة قوية نسبيًّا تتعامل مع الغرب وسياستها موحدة مع إنجلترا وأمريكا، وقد حاولت أمريكا أن تنظم اتصالها رأساً مع العرب، ولكنها وجدت أن هذا متعذر، فأوعزت إلى تركيا لتقوم هى بالعمل على توثيق أحلاف مع العرب.

وإننى أتصور النتيجة أن تركيا ستعود إلى الوصاية على العالم العربى، وبالتالى سيحدث انقسام فى البلاد العربية، ولا شك أن البعض يتصل بتركيا والآخر بالغرب رأساً، وهكذا سيكون كل قسم تابعًا لدول مختلفة، ولو أنه فى النهاية سنكون مربوطين بالغرب.

فهل نحن مستعدون أن نضحى بكفاحنا فى التحرر لنظلل أيدينا باحتلال آخر؟

وإن وجودنا كتلة واحدة سيجعل صوتنا عالياً، لكن إذا تفرقنا فكل منا سيصبح ذيلاً لدولة كبيرة.

والعملية واضحة، والقول بأن تركيا ستعاوننا ضد إسرائيل مسألة غير جدية، إننى أحذر من الخطر الذى قد لا يظهر اليوم، وإنما قد يظهر فى المستقبل القريب أو البعيد.

إننى لا أنادى بالعزلة، فإننا سنعمل على التعاون مع العالم الخارجى، وسنعمل على تسليح أنفسنا وتقوية بلادنا.

هناك خطران: إسرائيل والخطر الخارجى، وبالنسبة إلى إسرائيل فإننا لم نهزم إلا لسوء تدبيرنا وتصرفنا وسوء تقديرنا. وأستطيع أن أؤكد أن مصر وحدها لديها قوات تفوق قوات إسرائيل، وأن قوات إسرائيل بالنسبة لقواتنا مجتمعة تصبح قوة صغيرة جدًّا لا يخشى منها، وإننا لازلنا نعمل على تسليح أنفسنا واستيراد أسلحة من الخارج، وإن الخوف من الخطر الإسرائيلى ما هو إلا خدعة كبيرة يجب ألا تتسلط علينا نتيجة لهزيمتنا السابقة، وإنما من الضرورى تنسيق الخطط لمواجهة أى عدوان إسرائيلى.

أما بالنسبة إلى الخطر الخارجى، فإن الهجوم الروسى الذى يهددنا به الغرب لا ينتظر أن يحدث حالياً أو فى السنين الخمس المقبلة؛ لذا يجب أن نبحث فى الأضرار التى قد تحيق بنا، إذا انضممنا إلى الحلف المعروض علينا.

فالمصلحة التى تعود علينا من ميثاق خارجى لا توازى مضاره من انقسام فى البلاد العربية، فضلاً عن أن الانضمام إلى الحلف سيجعل الدولة المنضمة إليه لا تهتم بميثاق الضمان الجماعى، الذى سيكون فى نظرها تافهاً بجانب الحلف الجديد، ويستتبع ذلك انهيار ميثاق الجامعة نفسه؛ لأنه سيصبح لا فائدة منه، طالما أننا غير متفقين على سياستنا الخارجية.

يقولون إن فائدة الحلف ضد الهجوم الشيوعى، فهل يوجد هذا الخطر؟ إننى أشك فى وجوده حالياً.

ولنفرض جدلاً أن روسيا قد قامت مثلاً بالهجوم، فماذا يفيد هذا الميثاق أى بلد عربى؟!

ولا شك أنه إذا حدث عدوان مسلح على هذه المنطقة، فكلنا سندافع عن بلادنا، وسنطلب مساعدة المعسكر الغربى، ولكن متى يحدث هذا ؟ إننى لا زلت أعتقد أن هذا الهجوم لن يحدث. على أى حال فإنه من واجبنا أن نبحث فى وسائل تقوية بلادنا، فالموضوع ليس خلافاً بين مصر والعراق إنما هو أعمق من ذلك بكثير؛ فعلينا أن نحافظ على القومية العربية وعلى كيان هذه البلاد.

إن السياسة الغربية مرسومة بدقة لتحطيم قوى البلاد العربية، وقد نجح الغرب جزئيًّا حتى الآن بفصل مصر عن العالم العربى بواسطة إسرائيل التى أنشأها الغرب، فهل تقبلون هذا الوضع؟ واستمرار نجاح سياسة الغرب فى هذه الناحية؟

وإنى أرجو أن نستطيع فى هذا الاجتماع الاتفاق على سياسة خارجية موحدة.

سمو الأمير فيصل:

أود أن أسجل أننى موافق تماماً على كل ما قاله سيادة الرئيس.

دولة فارس الخورى:

وأنا أيضاً موافق على كل ما سمعته.

دولة سامى الصلح يتلو برقية من نورى السعيد بأن حضوره متوقف على نتيجة الفحص الطبى الذى سيجرى يوم الأربعاء، وعلى ضوء هذه النتيجة سيحدد موعد سفره.

الرئيس:

المسألة ليست مسألة نورى السعيد أو سامى الصلح أو جمال عبد الناصر، والموضوع ليس شخصيًّا؛ وإنما هو موضوع كياننا العربى وكيف نحافظ عليه، فإننا نقرر مبادئ سياسة لنسير عليها فى سبيل صالح البلاد العربية.

سمو الأمير فيصل:

إننى أرى رأيكم.

الرئيس:

أحب أن أضيف نقطة؛ وهى أن الغرب لن يعادينا إذا وقفنا كتلة واحدة، وإذا لم ينجح فى محاولته لضم بعضنا إلى أحلافه فلن يكون أمامه إلا أن يتعاون معنا كمجموعة، وعندئذ سيقدم مساعدات عسكرية واقتصادية إلى بلادنا، وعندئذ سيكون مركزنا قوياً طالما أننا كتلة واحدة.

دولة سامح الصلح: النقطة الأساسية هى خطورة التفكك، يجب التوفيق بين نظريتكم وبين الغرب.

الرئيس:

فى مقابلتى مع "دالاس" شرحت له أن الطريقة الوحيدة هى الدفاع عن أنفسنا بأنفسنا، وقد بدا لى أنه اقتنع بنظريتى.

دولة توفيق أبو الهدى:

فى سنة ١٩٤٩ بدأ اليهود يتدفقون نحو خليج العقبة، ومعنى نجاح اليهود فى هذا قطع الصلات بين مصر والبلاد العربية. وجاءنى الوزير المفوض الإنجليزى يقول إنه ليس من الصالح قطع هذه المواصلات، ولذا أقترح أن تقبلوا مجيء كتيبة بريطانية إلى العقبة؛ لتمنع اليهود من الوصول إلى خليج العقبة، ولكن بما أن المعاهدة التى بيننا وبين إنجلترا لا تسمح للإنجليز بإحضار قوات برية، وإنما تسمح لهم فقط بقوات طيران، فقد وافقت عندئذ على مجيء الكتيبة.

ولكن على الرغم من وصول هذه الكتيبة إلى العقبة فإن القوات اليهودية استمرت فى تقدمها، فأوفدت إلى القائد الإنجليزى لسؤاله عن السبب فى عدم وقف اليهود، فأجاب بأن التعليمات التى لديه هى عدم التعرض لهم إلا إذا حدث عدوان على حدود الأردن.

فرجعت إلى الوزير الإنجليزى وتباحثت معه، فحاول التلاعب بقوله: إن القصد كان الدفاع عن العقبة.

وبعد يوم تحدث معى نائبه وأبلغنى رسالة عن مستر "بيفن" بأنه فعلاً كان يعتزم ذلك، إلا أن الحكومة الأمريكية ضغطت عليه، وأرغمته على اتباع السياسة الجديدة.

الرئيس:

إن أقصى ما يطلبه الغرب هو ضمنا إلى أحلاف، ولكنى أرى أن مصلحتنا فى عدم التفرق، ولو استدعى الأمر فلندخل كلنا هذا الحلف سوياً لا متفرقين، لكن هل من المصلحة أن نفعل ذلك ؟ وعندئذ أشك فى أننا سننجح فى حل أى قضية لنا مع الغرب الذى سيكون له الكلمة فى بلادنا، أما إذا تماسكنا ونجحنا فى الإبقاء على وحدتنا وتكتلنا، فإن الغرب سيعمل على إرضائنا وحل قضايانا ومنها المشكلة الفلسطينية؛ إذ إن الغرب سيكون عندئذ فى حاجة إلى معونتنا.

فخامة الفريد نقاش:

أعتقد أنه من المفيد أن يتباحث العرب مع الغرب كتلة واحدة لمعرفة أبحاثهم ورأيهم.

الرئيس:

عند زيارة "دالاس" فى أبريل ١٩٥٣، أخبرته أن الدفاع عن هذه المنطقة يجب أن يكون عن طريق معاهدة الدفاع المشترك ؛ أى إن أهل المنطقة هم الذين يجب أن يقوموا بالدفاع عن بلادهم، وقد اقتنع بكلامى وأخبرنى أنه مستعد لتقديم معاونات اقتصادية وعسكرية.

إننى إذا كنت أتكلم عن وحدتنا وتماسكنا، فذلك للدفاع عن كياننا وليس لمعاداة الغرب.

فخامة الفريد نقاش:

فيما يتعلق بموقف أمريكا؛ فهمنا من السفارة الأمريكية فى ٤ يناير ١٩٥٥ أنه إذا بقيت الدول العربية ضد الاحتلال أو الاتفاق التركى– العراقى، فإن أمريكا ستعتبر البلاد العربية منعزلة على نفسها ومكتفية بأحوالها، وستضع سياستها بناء على ذلك.

(ودارت مناقشة حول هذه النقطة).

الرئيس:

العملية هى حرب أعصاب ، وبالنسبة إلى إسرائيل لدينا ما يكفينا من القوة لصدها، أما بالنسبة للخطر الشيوعى فإن الغرب هو الذى يحتاج إلينا، وعليه أن يقدم إلينا السلاح للدفاع ضد التقدم الروسى لو حدث.

دولة سامى الصلح:

العراق داخلة فى معاهدة سعد أباد سنة ١٩٣٦، كذلك عقدت معاهدة صداقة مع تركيا فى سنة ١٩٤٦، والآن فى سنة ١٩٥٥ ستوقع اتفاقاً مع تركيا.

فخامة الفريد نقاش:

الأتراك حالياً يقرون التجارة مع إسرائيل، ويعترفون بخطئهم، وهم يرغبون فى العودة إلى التعاون مع العرب ووقف علاقاتهم الاقتصادية مع إسرائيل.

الرئيس:

من المتوقع أن يحصل فى المستقبل أن تنضم إسرائيل فى حلف مع تركيا، أو تتفق إنجلترا مع إسرائيل ، وبهذا تكون إسرائيل قد دخلت بطريق غير مباشر فى الحلف العراقى– التركى.

ويجب ألا ننسى أن مقترحات الدفاع عن الشرق الأوسط قدمت عام ١٩٥١ إلى البلاد العربية وإلى إسرائيل فى الوقت نفسه.

سعادة دكتور نجيب الأرمنازى:

كنت فى تركيا فى ذلك الوقت ودار بحث فى لندن عن التعاون مع البلاد العربية، وعما إذا كان من الممكن دخول إسرائيل، وتقول تركيا إنها رفضت الدخول مع إسرائيل فى حلف عسكرى، وقال الأتراك إنهم مستعدون أن يسيروا معنا فى المطالبة بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين، على أن يدخلوا فى مفاوضات للوصول إلى إتفاق مع البلاد العربية، ولكن ما ذكره سيادة الرئيس الآن بأنه من الممكن أن تنضم إسرائيل إلى أمريكا أو إنجلترا يغير الموقف ولا شك.

والأتراك يقولون إن الحزب الحالى لا يتعاون مع إسرائيل، بخلاف حزب "عصمت إينونو" الذى ذهب إلى السفارة الإسرائيلية، وقدم التعازى فى وفاة "وايزمان".

دولة توفيق أبو الهدى:

إننى سألت القائم بالأعمال الأردنى فى بغداد أن يستفهم من الحكومة العراقية عن العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل، فأجابنى فى ١٧ يناير ١٩٥٥ بأن العلاقة السياسية والاقتصادية التركية – الإسرائيلية لن تتغير.

فخامة الفريد نقاش:

إن لبنان متمسك بميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك، ونرى ضرورة وجود العراق عند مناقشة هذا الموضوع، وإن متابعة البحث فى مقررات وزراء الخارجية ينبغى أن تتم بحضور العراق ليقول كلمته فيه؛ لأنه يهمنا ألا تنفرد العراق، وألا يحدث تفكك فى دول الجامعة العربية.

سمو الأمير فيصل:

لى تعليق على ذلك؛ إننا لم نرفض حضور العراق، كما أقترح على السيد نورى السعيد إرسال من ينوب عنه، فهل المطلوب ألا نتباحث حتى يحضر أحد من العراق؟

دولة فارس الخورى:

ليس معنى عدم حضور أحد الآن أنه سيتعذر الحضور إلى الأبد.

سمو الأمير فيصل:

العراق لا يحضر، ولبنان يرى ألا نبحث شيئاً إلا بوجوده، إذًا نستأذن.

دولة فارس الخورى:

يمكن التوفيق بين الأمرين بالبحث دون انتظار العراق، فنستمع إلى رأى الموجودين، فالبحث جائز أما البت فهو شىء آخر.

الرئيس:

إذا لم يصل مندوب من العراق، فإن هذا لا يمنع الدول من أن تصل، كل إلى نتيجة.

دولة توفيق أبو الهدى:

لا نقبل الانضمام إلى أى حلف إلا بموافقة جميع الدول العربية.

دولة فارس الخورى:

إذا كان السؤال ينصب على الدعوة فقط، فإن سوريا مستعدة للإجابة بأنها سترفض هذه الدعوة.

الرئيس:

إن مصر لديها دعوة الآن ، ونحب أن نسترشد برأى بقية البلاد العربية؛ هل نقبل أو نرفض.

معالى فيضى الأتاسى:

إنه ولا شك أفضل خطة هى أن نكون كتلة واحدة أمام الغرب، وألا ينفرد أحد منا بعمل، وإذا أصر العراق على الانضمام إلى تركيا فإن الشعور فى كل بلد سيتفاوت، فإن سوريا مثلاً جغرافيّاً تقع بين العراق وتركيا، وحدودنا مع الأخيرة تزيد عن ٧٠٠ كيلو متر، والسؤال هل يا ترى قطع الرجاء مع العراق؟

الرئيس:

هذا هو المهم ونريد أن نعرف موقفنا تماماً، فالعراق اتفق مبدئيّاً ولم يوقع نهائيّاً، وغرض العراق من ذلك هو معرفة رد الفعل فى البلاد العربية، فقد يقلع عن الاتفاق إذا علم أننا لا نوافق عليه، وأننا نرى أن نظل فى المجموعة العربية.

سمو الأمير فيصل:

إن ما يؤخر أبحاثنا هو خلط المواضيع.

الرئيس:

أسأل الأمير فيصل عن رأيه فى الدعوة للانضمام إلى الحلف التركى- العراقى.

سمو الأمير فيصل:

غير موافق على قبول الدعوة.

دولة سامى الصلح:

رأى اللجنة الخارجية فى مجلس النواب اللبنانى يتلخص فى عدم انضمام لبنان إلى أى حلف، إلا إذا وافقت عليه البلاد العربية؛ أى إنه معلق على موافقة بقية البلاد العربية.

دولة توفيق أبو الهدى:

لا نقبل الدخول إلا بموافقة جميع الدول العربية.

الرئيس:

إن رأى مصر كرأى سوريا، أى رفض قبول الدعوة.

ورأى الجميع حالياً هو رفض قبول الدعوة فى الوقت الحالى؛ أى عدم الانضمام إلى هذا الحلف بالإجماع.

محضر الجلسة الرابعة:

فى الساعة السادسة من مساء يوم الاثنين الموافق ٢٤ يناير ١٩٥٥، عقد رؤساء الحكومات العربية اجتماعهم الرابع بوزارة الخارجية المصرية، برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر، رئيس وزراء مصر.

الرئيس:

أفتتح الجلسة، وأخطر المجتمعين بأنه وردت برقية من رئيس وزراء ليبيا أنه مستعد للحضور يوم ٢٨ الجارى، وأنه قد أجبت عليه بأن المؤتمر سينتهى يوم ١٩٥٥/١/٢٨، وكذلك وردت رسالة من اليمن بأن رئيس وزراء اليمن سيحضر باكر إلى القاهرة للاشتراك فى المؤتمر.

دكتور محمود فوزى أبلغ المجتمعين أنه استدعى سفير العراق، وأخطره بدعوة نورى السعيد أو من ينوب عنه.

بعد أن تحدد موقف الدول المجتمعة هذا الصباح بالنسبة للدعوة التى وجهت إلى البلاد العربية للانضمام للحلف العراقى- التركى المزمع عقده، فإننى أرى أن نحاول ضم العراق إلى رأينا.

سمو الأمير فيصل:

أوافق على هذا الرأى وأرحب به.

فخامة الفريد نقاش:

إن الاتفاق الاقتصادى بين البلاد العربية سيؤدى إلى تكتل قوى هذه البلاد، وإن لبنان تنادى دائماً بالوحدة الاقتصادية الكاملة بين البلاد العربية.

سمو الأمير فيصل:

لا أشك فى أن الوحدة الاقتصادية من الأركان الأساسية للوحدة السياسية، ولكننى أرجو بحث طريقة للاحتفاظ بالعراق متحدة معنا فى السياسة الخارجية، وهذا أمر عاجل أقترح بحثه أولاً.

دولة فارس الخورى:

جرت العادة فى مثل هذه الاجتماعات سؤال الدول عن الميعاد الذى يوافقها ، أما فى هذه المرة فإن مصر قامت بالدعوة وحددت المكان والزمان دون أخذ رأى الباقين، وقد اعتذر العراق وطلب التأجيل، وبذلك فإنه سيحتج بأنه لم يتيسر له الحضور، وعندما حضر فاضل الجمالى إلى لبنان وسوريا والأردن وحاول تأجيل الاجتماع، رفضنا جميعاً طلبه.

وإننى أعتقد أن خروج العراق على إجماع البلاد العربية سيكون ضد المصلحة العربية، وقد تركنا للعراق حجة للخروج من بيننا، ولذلك أرجو ألا نقرر شيئاً قبل أن نستمع له.

الرئيس:

أنا لم أطلب اتخاذ شىء ضد العراق، بل بالعكس فإننى أنادى بالعمل على حفظ الوحدة، والعمل على ضم العراق إلينا فى الرأى. أما فيما يختص بالدعوة إلى هذا الاجتماع، فإن نورى طلب منا تأجيل الاجتماع إلى أجل غير مسمى، إلى أن يتم اجتماع بينه وبين رئيس وزراء مصر.

ثم طلب العراق مرة أخرى أن يمثل بسفيره، على ألا يبحث شىء فى هذا الاجتماع، واشترط عدم اتخاذ قرارات، بل يؤجل الاجتماع إلى أجل غير مسمى.

والسؤال الذى أعرضه، هو: كيف نحافظ على كياننا ووحدتنا؟

سمو الأمير فيصل:

لا أعتقد أنه فى حالة خروج العراق على المجموعة يعتبر أننا السبب فى خروجه، بل سيكون هو وحده السبب بسبب انفراده بسياسته.

دولة فارس الخورى:

البحث مقبول، وإنما لا داعى لأخذ قرار حاسم.

الرئيس:

طلبت أن نبحث كيف نحافظ على هذه الوحدة، ولم يكن الغرض أبداً من هذه الدعوة إلى هذا الاجتماع هو إخراج العراق من الجامعة العربية.

سمو الأمير فيصل:

هل المحافظة على الوحدة أصلح، أم المحافظة على مصلحة البلاد العربية؟

دولة فارس الخورى:

هذا يتوقف على الموضوع نفسه، وعند بحثه يمكن عقد المقارنة بين المصلحتين، وإذا لم يتيسر التوفيق بينهما، فلاشك أن المصلحة العربية هى الأساس.

الدكتور محمود فوزى:

هل سنتحد للوحدة أو سنتحد للمصلحة، وإذا قيل اتحدوا لتسيروا فى طريق غير سليم، فهل نستمر على ذلك؟

دولة فارس الخورى:

لا نستعجل بحث موضوع العراق إلى أن يحضر من يمثله. لقد ذكر الوفد اللبنانى أشياء كثيرة عن الاتفاق ولم يكن لدى أى علم بها، وقد يكون لدى العراق معلومات إضافية، ولذا أقترح أن نبحث النقاط الأخرى التى أمامنا ونؤجل الموضوع الخاص بالعراق.

الرئيس:

سؤالى: كيف نعمل على الاحتفاظ بالوحدة الكاملة؟ إننى أتمنى أن يسير العراق معنا باستمرار، وأشعر أنه من واجبنا إخطار العراق برأينا، ثم نعمل على مناشدته بمشاركتنا فى الرأى والسير معنا.

معالى فيضى الأتاسى:

المسألة إذًا الاتصال بالعراق وإخطاره برأينا والسماع لآرائه، ولذا يحسن تحديد وسيلة هذا الاتصال قبل البت فى الموضوع.

دولة فارس الخورى:

إن الحرص على الوحدة موجود فى فكر كل منا، وإننا عندما نسمع رأى العراق قد يتبين لنا أن الخطر ليس بعظيم، بل قد نقتنع أن الاتفاق بينه وبين تركيا أمر مفيد، فمثلاً العراق مرتبط أصلاً بالغرب عن طريق إنجلترا، فماذا يضر لو ارتبط أيضاً مع تركيا؟! قد يقنعنا بأن الاتفاق مفيد له، ولا يسبب أى ضرر للبلاد العربية، لهذا قلت أكثر من مرة إنه من المهم الاستماع لرأى العراق، وقد نصل إلى رأى بالموافقة على ما أتمه العراق.

الرئيس:

الاتفاق العراقى – التركى أساسه الدفاع عن هذه المنطقة، وواجبنا أن نعطى العراق حلاً آخر يحل محل هذا الاتفاق، ورأيى أن الجهاز الذى يدافع عن هذه المنطقة يجب أن يكون معاهدة الدفاع العربى المشترك، كما يجب أن نعمل على تقوية هذا الميثاق وإبرازه إلى عالم الحياة.

ولدى مصر اقتراحات – سنقدمها فى الوقت المناسب – لتقوية معاهدة الدفاع المشترك، والحل الذى أراه هو إخطار العراق بأننا نؤمن بأن الدفاع عن هذه المنطقة يكون عن طريق هذه المعاهدة فقط.

وسبق أن ذكر نورى السعيد أن معاهدة الدفاع المشترك الحالية حبر على ورق، وإننى أوافقه على ذلك، ولكنى أعتقد أن الوقت قد حان لجعلها حقيقة واقعة.

ويمكننا أن نبلغ الغرب بأن مصلحة العرب تنحصر فى معاهدة الدفاع المشترك، ونطلب منه إمدادنا بالمال والأسلحة.

دولة فارس الخورى:

إننا خطونا ولا شك خطوات ذات أهمية؛ فإننا إذا كنا قد رفضنا الدخول فى الحلف إذا ما دعينا إليه فهذا يكفى حاليا؛ إذ سيشعر العراق بأنه لا يسير معنا فى طريق واحد، ولذا فإنه من المهم الآن المضى فى بحث تقوية معاهدة الدفاع المشترك.

الرئيس:

إننى أشبه حالتنا هذه بأسرة سكنت منزلاً واحداً، ورأى أحد أفرادها أن يخرج من هذا المسكن إلى آخر لعدم صلاحيته، فعلى إخوته أن يحاولوا إقناعه بالبقاء معهم، طالما أنهم ينوون تنظيم وإصلاح المنزل حتى يكون مريحًا لهم جميعاً، ولذا إننى أقترح إبلاغ العراق بالقرارات التى وصلنا إليها، كما نحيطه علمًا بأننا نعمل على تقوية معاهدة الدفاع المشترك.

الدكتور محمد فوزى:

قد يكون من المفيد إشعار العراق الشقيق أنه على الرغم من غيابه، فإننا ننهى إليه ما وصلنا إليه من بحث، وأن المجتمعين فى سبيل البحث فى معاهدة الدفاع المشترك باعتبارها الأساس الصالح للدفاع عن هذه المنطقة، وهم يناشدون العراق الشقيق المسارعة إلى المساهمة فى هذه المداولات، ومجانبة كل ما من شأنه الخروج على الوحدة العربية.

دولة سامى الصلح:

هل يستند ميثاق الضمان الجماعى على قواتنا فقط، أم يستلزم الأمر مساعدات من الغرب؟

الرئيس:

هذا الموضوع محل البحث، وقد يمكننا أخذ سلاح من الغرب.

دولة سامى الصلح:

ولكن هناك شرطًا فى عدم استخدام هذا السلاح ضد إسرائيل.

الرئيس:

يحسن أن نفهم تماماً أن الغرب فى حاجة إلينا أكثر من حاجتنا إليه، فموقفنا ومواردنا وقوتنا البشرية تجعله باستمرار فى حاجة إلى معونتنا، وإننا ككتلة يبلغ عددها خمسين مليوناً يحتاج الغرب إليها للاشتراك فى الدفاع معه، ولذا فإن الشعور بأننا فى حاجة إلى الغرب شعور خاطىء. وقد فقد الغرب منذ الحرب الماضية كثيراً من القوة البشرية، التى كانت تعاونه، ففقد الهند والباكستان وغيرهما.

والحرب القادمة تختلف عن الحرب الماضية، فجنوب آسيا أصبح مهدداً من الصين الشيوعية، ولذا فإن القوات التى كانت تعاون الغرب فى هذه المنطقة –كأستراليا وغيرها – لا يمكن الاستفادة منها فى ميدان آخر. وأعتقد أننا إذا تماسكنا فى خطتنا، فسيجبر الغرب على إعطائنا السلاح والمال لتقويتنا؛ حتى نستطيع الدفاع عن بلادنا ضد الخطر الشيوعى أو أى خطر غيره.

معالى فيضى الأتاسى:

هل هذا الرأى مبنى على قرائن أو معلومات أساسية؟

الرئيس:

إننى كنت أتكلم مع الغرب منذ قيام الثورة، وقلت لهم إنهم إذا حاولوا ضم أى دولة عربية إلى حلف غربى فسيحدث خلل فى داخل المنطقة، وأفهمتهم أن السبيل الوحيد للدفاع عن المنطقة هو منظمة الدفاع المشترك، وبذلك يتحقق أمران : الأول الاحتفاظ بالجبهة الداخلية متماسكة فى هذه المنطقة ، والثانى أن عدم الارتباط مع الغرب بأحلاف يمكننا من إنشاء قوة من أهل المنطقة للدفاع عنها.

وقد تحدثت مع "دالاس" وقلت إنه يمكننا إنشاء عشر فرق فى هذه المنطقة، وإننا نستطيع إنشاء قيادة مشتركة، وإن هذه القوة من أبناء البلاد ستشعر بأنها تدافع عن مصالحها وعن أراضيها. وفى مبدأ الأمر كان يقابل هذا الرأى بالشك، إلا أن الأمل كان يداعب الغرب فى محاولتهم نحو ضم بعض الدول العربية إلى أحلافهم.

ولذلك فإنى أشعر بأننا إذا تمسكنا بموقفنا، فسنصل إلى تقوية الميثاق بكل الوسائل الممكنة.

ولذا فإننى عرضت عليكم أن نبحث كيف نحافظ على الوحدة، وعدم خروج أحد منا عليها.

دولة فارس الخورى:

ليس لدى اعتراض على اقتراح الرئيس، وإنما نحن لم نقرر شيئاً بخصوص دعوة الانضمام، وإن ما ذكرناه كان من سبيل تبادل المعلومات.

الرئيس:

إننا اجتمعنا لنقرر سياسة وليس لتبادل المعلومات.

دولة فارس الخورى:

ولكننى أعتقد أنه لا يوجد هناك قرار، وإنما ذكرت لكم موقف سوريا بالنسبة للأحلاف.

الرئيس:

ألم نصل إلى اتفاق فى الصباح؟ وإن لبنان ذكر صباحاً أنه لن يقبل الدعوة إذا أجمعت البلاد العربية على عدم قبولها؛ أى إن لبنان وضع سياسته بناءً على موقف البلاد العربية الأخرى.

ولذا أحب أن أوضح هذه المسألة، ومعرفة هل وصلنا إلى اتفاق أم أن المسألة كانت فقط من باب تبادل الرأى؟ إن النتائج التى نصل إليها هى قرارات تؤثر على سياستنا، وأحب أن أعرف إلى أى مدى وصلنا فى اجتماعاتنا السابقة؟ إن حديث دولة فارس الخورى الأخير جعلنى لا أعلم بالضبط إلى أين وصلنا.

سمو الأمير فيصل:

هذا الموضوع انتهينا منه، والذى نود معرفته، هو: هل ما وصلنا إليه هو اتفاق أم لا؟

الدكتور محمد فوزى:

إن سفير تركيا عندما تكلم أمس، ذكر أن تركيا تود أن تضم البلاد العربية إما مجتمعة أو فرادى إلى هذا الحلف.

ثم دارت مناقشة طويلة حول ما وصل إليه المجتمعون بالنسبة إلى دعوة الانضمام إلى الحلف العراقى التركى المقترح، وهل هو قرار أو اتفاق أو مجرد تبادل الرأى؟

الرئيس:

الموضوع أخطر من إبلاغ العراق فقط، فإن الغرب يرسم سياسته الحالية على ضمنا فرادى إلى الحلف، ولذا فعلينا أن نرسم سياستنا على بقائنا كوحدة، ونبلغه أننا اتفقنا على عدم الدخول فى أى حلف.

إن لجنة الشئون الخارجية فى لبنان علقت دخولها فى حلف على موافقة البلاد العربية، وإنها لن تنفرد بموقف وحدها، فماذا سيقول وزير الخارجية لهم عندما يعود إلى لبنان؟

دولة فارس الخورى:

عن نفسى، أنا أقبل الدعوة.

الرئيس:

إننا نتكلم فى إطارين: إطار صالح كل دولة، وإطار صالح العروبة. فما هو صالح العروبة فى هذه المسألة؟

معالى فيضى الأتاسى:

هنا الصعوبة فى الرد؛ حيث إن البلاد العربية مترامية الأطراف، ولكل منها ظروف خاصة.

دولة فارس الخورى:

الذى أخشاه الآن أن يصر العراق على ما هو فيه، وبذا نفقد عضوًا مهمًّا فى الجامعة العربية.

معالى فيضى الأتاسى:

لا نرى تبليغ العراق بالطريق العلنى.

دولة توفيق أبو الهدى:

أى إنكم متفقون على رفض الدعوة، ولكنكم ترفضون إبلاغ العراق.

معالى فيضى الأتاسى:

أرى أن يكون التبليغ عن الطريق الدبلوماسى، وليس عن الطريق العلنى.

الرئيس:

لم أقترح أى شىء علنى، وهذا موضوع آخر، وسؤالى حالياً هل اتفقنا على شىء أم لم نتفق؟

دولة فارس الخورى:

لقد أوضحت أوضاع سوريا بالنسبة إلى جيرانها، وصعوبة موقفها مع تركيا، وخشيتنا من إثارتها.

الرئيس:

إن مصر لا تقصد على الإطلاق الإساءة إلى العراق أو تركيا، بل تعمل على التفاهم مع جميع الدول العربية ومع تركيا.

معالى فيضى الأتاسى:

يمكننا الآن الاتفاق على مبادئ، وخلاصة ما تم الاتفاق عليه حالياً هو: تذاكرنا فى المحالفات الدولية، ورأى المجتمعون أن تقوية البلاد العربية يكون عن طريق ميثاق الضمان الجماعى.

سمو الأمير فيصل:

اتفقنا على أن نرفض الدعوة التى وجهت إلينا.

واستمرت المناقشة حول الدعوة، وهل اتفق على رفضها، أم تم التفاهم على ذلك، أم كانت المسألة مجرد مكاشفة.

الدكتور محمود فوزى:

المسألة ليست مسألة ألفاظ.

ثم عقد مقارنة بين عضوية الضمان الجماعى وعضوية الـ N.A.T.O، حلف شمال الأطلنطى، ولخص الموقف بأن المجتمعين قد وصلوا إلى اتفاق، وأنه من الواجب إخطار شقيقتنا العراق بما وصل إليه المجتمعون، وكذا إخطار العالم الغربى وتركيا.

فأولاً: ننهى إلى العراق ما وصلنا إليه.

ثانياً: نناشده بأن يسير معنا فى الطريق نفسه، والعمل على المحافظة على الوحدة العربية.

ثالثاً: قد نتفق فيما بعد على إبلاغ الولايات المتحدة وغيرها بما اتفقنا عليه.

دولة فارس الخورى:

إن مقررات وزراء الخارجية يوجد فيها عدم الدخول فى أحلاف، فما الداعى لأن نذكر عدم قبول دعوة الانضمام إلى الحلف التركى– العراقى؟

الرئيس ردد ما تم الاتفاق عليه من مقررات وزراء الخارجية، وبالنسبة للدعوة، واعتبرها قرارات، وذكر أنه مستعد لفتح الباب مرة أخرى للمناقشة، إذا طلب أحد اعتبار أن ما وصلنا إليه هو تفاهم أو غيره من الألفاظ مثلاً.

أرى أن مقررات وزراء الخارجية تكفى وتغطى موضوع الدعوة إلى الحلف، ولا داعى لإعادة ذكر أن هناك قرارًا برفض الدعوة.

الرئيس:

أرى أننا اختلفنا على ما اتفقنا عليه فى الصباح.

ورفع الرئيس الجلسة، بعد أن تقرر أن يكون الاجتماع القادم فى الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء، الموافق ١٩٥٥/١/٢٥.

محضر الجلسة الثامنة:

فى الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس الموافق ٢٧ يناير ١٩٥٥ عقد رؤساء حكومات الدول العربية اجتماعهم الثامن، بوزارة الخارجية المصرية برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس وزراء مصر. وقد حضر هذه الجلسة، إلى جانب الوفود التى حضرت فى الجلسة الماضية، وفد المملكة العراقية الذى يرأسه دولة الدكتور فاضل الجمالى، وعضوية معالى برهان الدين باش أعيان وزير الخارجية بالوكالة، والسيد نجيب الراوى سفير المملكة العراقية فى مصر، والسيد خليل إبراهيم، وكذلك حضر عن ليبيا السيد خليل القلال سفير المملكة الليبية المتحدة بالقاهرة، نائبًا عن رئيس وزراء ليبيا.

الرئيس:

أفتتح الجلسة وأرحب بوجود الوفد العراقى والوفد الليبى.

دكتور فاضل الجمالى.. تلا برقية واردة من دولة نورى السعيد إلى رؤساء الحكومات، وقد شكر فيها إخوانه لسؤالهم عنه، ومعتذرًا عن عدم الحضور بسبب مرضه، مؤكدًا أن ما قامت به العراق يتفق تمامًا مع المصالح العربية.

تعلمون أن الغرض من الدعوة لهذا الاجتماع هو بحث سياستنا الخارجية على ضوء البيان الصادر فى بغداد، والذى فهم منه نية دخول العراق فى حلف مع تركيا، وإن هدفنا من هذه الدعوة الحرص على الوحدة العربية التى نعمل كلنا من أجلها. وقد عقدنا حتى الآن سبعة اجتماعات، وصلنا فيها إلى قرارات محددة، ولديكم ملخصًا بما دار حتى الآن.

دكتور فاضل الجمالى:

أقدم شكرى على هذا التلخيص، وأحب أن أؤكد بأننا نهدف جميعًا إلى وحدة الصفوف، وأن سياسة العراق تتلخص فى ثلاث نقاط : الأولى تحرير العرب ووحدتهم، والثانية سلامة العراق والمحافظة على صداقتنا مع جيراننا، والثالثة وهى التى تتعلق بسياستنا الدولية؛ فإننا كافحنا للتخلص من الانتداب ونجحنا فيه عام ١٩٣٢، ودخلنا عصبة الأمم وكانت

سياستنا دائمًا إيجابية مع الغرب، وهذه هى سياستنا المثلثة التى تتوجها القومية العربية والتى لم تتبدل حتى الآن، كما أننا لم نخرج عنها أبداً، وهذه السياسة تنسجم مع مقررات وزراء الخارجية، التى ترتكز على ميثاق الجامعة ومعاهدة الدفاع المشترك وميثاق الأمم المتحدة. وإن العراق من حقه تنظيم الدفاع عن أراضيه، ولا يعتبر هذا خروجًا على المواثيق المتفق عليها، وإذا رجعنا إلى الأصل فلا أجد هناك خلافاً بيننا، إنما قد يكون الخلاف فى الوسيلة.

دولة فارس الخورى:

إننا حضرنا هذا الاجتماع لنقرر موقفنا إزاء المشروع العراقى- التركى، ونرغب فى أن تكون خطتنا واحدة، ونتفاهم على المصلحة العربية حتى لا تنفرد دولة بعمل وحدها.

دكتور فاضل الجمالى:

ولماذا هذا التحديد والتصلب بالانفراد أو الإجماع؟! فميثاق الجامعة لا يقول بعدم قيام دولة بعقد أى اتفاق، وإلا فإننا بذلك نقضى على استقلالنا.

دولة فارس الخورى:

أردنا أن نعرف شيئاً عن هذا الاتفاق حتى نستطيع رسم خطتنا والتشاور على ضوء المصلحة القائمة بيننا، وإن كل دولة حرة فى عقد أى اتفاق، ولكن هذا لا يعتبر ملزمًا للباقين ما لم يوافقوا ويقروا هذا الاتفاق. وقد سمعنا الآن كثيرًا من البيانات السورية... إنى أتشاور مع إخوانى فى البلاد العربية خاصة، وأن اسم سوريا ذكر فى نص المحضر، الذى وضع فى أنقرة لدعوتنا فى الدخول فى هذا الاتفاق، وقد سمعنا الآن كثيراً من البيانات والإيضاحات من الوفد العراقى، وإنى أقترح تأجيل الاجتماع حتى نتداول ونتشاور قبل البت فى الموضوع.

معالى برهان الدين باش أعيان:

عندما وصلتنا الدعوة لحضور هذا الاجتماع، فهمنا أن الغرض منها بحث موضوع الاتفاق، وهل هو منسجم مع مواثيق الجامعة ومقررات وزراء الخارجية. وإننا نحرص أشد الحرص على احترام كل هذه المواثيق والعمل على تعزيزها، وقد جرت محادثات بين مصر والعراق لتقوية ولتدعيم معاهدة الدفاع المشترك، ولكن لأسباب خارجة عن إرادة العراق توقفت هذه العملية. وأحب أن أوضح أن البيان الذى صدر فى أنقره أذيع قبل اجتماع وزراء الخارجية، ولم يعترض أحد على هذه المحادثات.

كما أننا فهمنا أن رئيس وزراء تركيا أبدى رغبته فى الحضور إلى القاهرة فى سبتمبر الماضى، ولكن مصر رأت تأجيل الزيارة. وكان هناك اتجاه لحضور جلالة الملك فيصل فى الوقت نفسه، ويرافقه نورى السعيد، وبذا يكون اجتماعاً ثلاثياً.

ولذا حضر "مندريس" إلى العراق عندما لم يستطع زيارة القاهرة، ولم يكن فى نيتنا إجراء أى مفاوضات معه مكتفين بما تم فى أنقرة. ولكنه فاتحنا بعد يومين من وصوله بأنه لم

يحضر لزيارة مجاملة وإنما للبحث، وفعلاً تمت ثلاثة اجتماعات، وفى أول اجتماع طلب منا الأتراك ألا يعودوا إلى تركيا صفر اليدين.

دولة فارس الخورى:

ولكن البلاغ الذى نشر يتضمن كلامًا ومعان واسعة، ونريد أن نسأل ما هو الهدف؟

دكتور فاضل الجمالى:

الهدف هو تنظيم الدفاع عن الشرق الأوسط.

الرئيس:

إذا تركنا استخدام الألفاظ جانبًا وتكلمنا حسب الواقع، يكون المقصود حينئذ هو إقامة حلف.

معالى برهان الدين باش أعيان:

أرجو تحديد البحث فى النقط الآتية: هل هذا الاتفاق يتعارض مع مواثيق الجامعة، ومقررات وزراء الخارجية؟ وهل الدول العربية ممنوعة من الانضمام إلى هذا الاتفاق؟

الرئيس:

لا توجد دولة ممنوعة، فالعراق بلد مستقل، له مطلق الحرية فى اتخاذ أى قرار يشاء، ولكننا عندما نبحث مثل هذه الأمور فإنما ننظر إليها بنظرة عربية جامعة، ولا ننظر إليها من الزاوية المصرية أو العراقية أو أى بلد عربى آخر، وأعتقد أننا كلنا متفقون على ذلك، وإلا لما اجتمعنا لهذا البحث.

دولة فارس الخورى:

إن العراق يحتل نصف التاريخ العربى، فكيف ينفرد بأى إجراء من جانبه، ولذا يجب أن نوحد موقفنا.

الرئيس:

أحب أن أعود إلى ما ذكره السيد برهان الخاص بتحديد البحث، فأعتقد أن هذا لايفيدنا فى شىء؛ إذ إننا لا نبحث فقط فى ورقة الاتفاق هذه، وإنما نبحث الموضوع من أساسه، وندرس الأسباب والعوامل التى تحيط بالاتفاق وعواقبه.

دكتور فاضل الجمالى:

أحب أن أضيف أن السياسة الثابتة فى العراق هى عدم خروج جندى واحد من العراق، وكذلك لا نسمح بدخول جندى تركى فى بلادنا، وأن التعامل بيننا وبين تركيا لا يزيد عن

التفاهم فى تبادل المعلومات، والسماح للعتاد بالمرور فى بلادنا، ولن نتوسع أكثر من ذلك.

الرئيس:

إن بحثنا – كما ذكرت – سيكون على نطاق واسع لندرس نتائجه بالنسبة إلى جميع البلاد العربية، وبما أن دولة فارس الخورى اقترح التأجيل للبحث والتشاور، فأرى – بعد موافقتكم – رفع الجلسة واستئنافها بعد الظهر الساعة السادسة.

(ورفعت الجلسة على أن تعقد مرة أخرى فى الساعة السادسة من بعد ظهر يوم الخميس ٢٧ يناير سنة ١٩٥٥).

محضر الجلسة التاسعة:

فى الساعة السادسة من مساء يوم الخميس الموافق ٢٧ يناير ١٩٥٥ عقد رؤساء الحكومات العربية اجتماعهم التاسع، برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس وزراء مصر، وبحضور كافة الوفود العربية التى حضرت جلسة صباح اليوم.

الرئيس: أفتتح الجلسة.

معالى السيد فيضى الأتاسى:

ما فائدة الاتفاق العراقى – التركى؟

دكتور فاضل الجمالى:

فائدته إيجاد نوع من التعاون بين البلدين، وتبادل المعلومات، ومثال ذلك تبادل المعلومات عن النشاط الشيوعى بين العراق وتركيا.

الرئيس:

إن تبادل المعلومات الخاصة بالشيوعية يمكن أن يدخل تحت اتفاق الصداقة المعقود مع تركيا سنة ١٩٤٦.

دكتور محمود فوزى:

فى نهاية الجلسة الماضية، طلبت من سفير العراق أن يزودنا بنص الاتفاق، خصوصاً وأن هناك تباينًا بين هذه الاتفاقية والبيان الذى صدر فى العراق فى ١٣ يناير ١٩٥٥.

دكتور فاضل الجمالى:

هذا المشروع الآن بين دولتين، ومع استعدادنا لتزويد إخواننا به، فإنه سرى ولم نتفق على إذاعته، ودخولنا فى هذا الاتفاق غير موعز به من أى جهة من الجهات، وبالأمس عرضت عليكم بأن سبب دخولنا فى هذا الاتفاق هو وضعنا الاستراتيجى؛ فإننا نشعر بالخطر الشيوعى الدائم.

وقد سألنا الدكتور فوزى عما وراء الاتفاق العراقى – التركى، وأن ما ذكرته أنا أمس هو كل شىء، وإذا جد شىء آخر ستطلعون عليه قبل إنجازه، أما البيان المشترك فهو مبين الأهداف الكبرى.

الرئيس:

ما معنى تبادل المعلومات؟

دكتور فاضل الجمالى:

هو تبادل معلومات عسكرية بين الطرفين، وتنسيق الخطط فى الحدود الشمالية لصد الهجوم الروسى.

سيف الإسلام الحسن:

ما الموقف بالنسبة إلى مطالب العرب الأخرى؟

دكتور فاضل الجمالى:

إن أساس حديثنا كان قضية فلسطين والتى لها الأولوية الكبرى.

وفى مناقشة أمس أشير إلى أن مرور القوات المسلحة وقت الحرب ما هو إلا تحالف، فإنه فى حالة حدوث عدوان على تركيا أو العراق، فمن الضرورى أن تمر النجدة عبر البلد الآخر، فإن قضية الدفاع عن النفس قضية شرعية، وإن أى بلد لها الحق فى اتخاذ الوسائل الطبيعية الميسورة للقيام بذلك، وإن مرور العتاد لا يهمنى تسميته، وإنما أنا أفهم أنه نوع من التعاون كما ستقوم مصر بذلك؛ فإنها فى الاتفاق الأخير مع بريطانيا وافقت على تقديم القاعدة وقت الحرب.

دولة فارس الخورى:

إذا كانت المادة الثالثة خاصة بالسلم فقط فهذا تعاون، أما إذا كان فى مدة السلم والحرب فهذا تحالف؛ لأن الروس عندئذ يمكنهم إعلان الحرب عليكم.

دكتور فاضل الجمالى:

المادة الثالثة مطلقة فى السلم والحرب.

الرئيس:

تصوير وضع مصر مبالغ فيه ، فإننا نحاول تصفية القاعدة، والغرض من الاتفاق هو جلاء القوات مقابل نوع من التعاون لمدة محدودة.

دولة فاضل الجمالى:

إننى أؤكد لكم بأننا بعد التفاهم مع المتنورين فى العراق، أصبحوا يؤيدون ما قمنا به تماماً؛ لأنهم يهتمون بسلامة العراق. وبهذه المناسبة أود أن تعلموا أن سياسة التعاون مع تركيا

لقيت تأييد جميع رؤساء وزراء العراق السابقين، أثناء اجتماعهم بصاحب الجلالة الملك، وقد استعرضوا الموقف وأجمعوا على أن هذه الخطوة هى خطوة سليمة، فالمسألة إذًا ليست رأى نورى السعيد فقط، بل يشاركه فى ذلك رؤساء الحكومات السابقون كلهم.

الرئيس:

هناك موضوعان أحب التكلم فيهما:

الأول: يتعلق بجميع الدول العربية، ولذا فأحب أن أكون على بينة تامة بموقف الجميع حتى أستطيع تحديد سياستى فى مصر، وعلاوة على أننى مسئول عن مصلحة مصر، فإننى يجب علىَّ أيضًا أن أعمل لمصلحة المحيط العربى.

فالموضوع الأول هو خاص بالمادة الثانية من ميثاق الجامعة العربية الخاصة بتوثيق الصلات وتنسيق السياسة بين البلاد العربية.

والموضوع الثانى: التجارب الماضية، فإننا عندما عملنا كمجموعة فشلنا ولم نصل إلى أى نتيجة إيجابية، فإذا اتبعنا الآن نفس السبيل فلن ننجح، وأعود بذلك إلى النقطة الأولى، هل سنسير كما سرنا فى الماضى على أساس أن الجامعة العربية عبارة عن زاوية وليست فكرة أو حقيقة؟ فإذا كانت مجرد نظرية، فأقول للمصريين بأن سياستنا يجب أن تدور حول مصر فقط؛ إذ لايوجد أى سبب يجعلنى أربط سياستى بسياسة فاشلة باستمرار.

وإننى أحب أن أعرف منكم الموقف بصراحة تامة، خاصة وهذا هو أول اجتماع عربى أحضره، حتى إذا تبين لى أن آمالى وعواطفى أكبر من الحقيقة عملت على كبتها.

وأحب معرفة هل إذا كان الموقف سيستمر كما كان عليه فى الماضى؛ أى كما حدث فى بلودان وغيرها؛ فإذا كان الأمر كذلك فلا داعى إذًا لاجتماعات سياسية، وليسر كلٌ فى طريقه، ويمكننا أن نقصر اجتماعاتنا على بحث الأمور الثقافية.

فإذا كنا سنسير فى هذا الطريق فلنتصارح، ولا يخدع بعضنا بعضًا أو نخدع شعوبنا.

دكتور فاضل الجمالى:

إننى أتفق مع سياستكم فى الأمور التى ذكرتموها، فإننى أشعر بالمرارة نفسها، وقد خبرت الجامعة منذ نشأتها، والمشكلة سببها عدم وجود ثقة بين أهدافنا القومية وبين الجامعة كما نصبت. سيادتكم تفكرون بطريقة قومية سليمة، ولكن لا وضع الحكومات العربية الحالية ولا الجامعة يحققان الأهداف القومية التى تتوخونها، فهذا هو الواقع المر.

وهذا الموضوع يحتاج إلى درس طويل ومباحثات سياسية طويلة.

فالمشكلة التى تذكرونها حقيقية، وهى قائمة، فالدول العربية بأوضاعها الراهنة بينها وبين أهدافها شقة واسعة، ولسد هذه الشقة نحتاج إلى جهود وزمان، وإلى أن نحقق ذلك علينا أن نحل قضايانا.

والجامعة إذا حملناها وطلبنا منها أموراً أكثر من قابليتها، نكون قد خدعنا أنفسنا، فالجامعة لم توضع للأهداف السامية التى ذكرتموها.

محضر الجلسة الحادية عشر:

فى الساعة السادسة والنصف من مساء يوم الجمعة الموافق ٢٨ يناير ١٩٥٥، عقد رؤساء الحكومات العربية اجتماعهم الحادى عشر برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس وزراء مصر، وبحضور كافة الوفود العربية التى حضرت جلسة الصباح.

وقد انضم إلى المجتمعين دولة السيد مصطفى بن حليم، رئيس وزراء المملكة الليبية المتحدة ممثلاً لليبيا.

الرئيس:

أرحب بحضور دولة رئيس وزراء ليبيا.

دكتور فاضل الجمالى:

لا أود تكرار ما قلته عن سياسة العراق، ولكن أود أن أقول إن ميثاق الأمم المتحدة شامل، وبموجبه نستطيع أن نعمل على التفاهم مع جيراننا لتنسيق دفاعنا، أما إذا كان هذا غير مقبول فأحب أن أقدم تحفظًا صريحًا.

الرئيس:

ولو كان ميثاق الأمم المتحدة هو وحده الذى ينظم سياستنا الخارجية لما اجتمعنا هنا، إننا ننسق سياستنا بحيث لا نخرج عن هذا الميثاق.

دولة فارس الخورى:

ميثاق الأمم المتحدة يسمح لكل مجموعة من البلاد فى إقليم واحد بالدخول فى أحلاف لتنظيم وتنسيق أعمالها، ولا يحجر على حرية أية دولة فى الانضمام إلى أى مجموعة من الدول لتعالج حلم الدفاع عن بلادها.

الرئيس:

إن المادة (٩) فقرة (٢) من ميثاق الجامعة العربية تقول بعدم إلزام الأعضاء الآخرين للمعاهدات والاتفاقات، التى قد تعقدها دولة من دول الجامعة العربية مع دولة أخرى، ولكن فى الواقع إن ما يعقد من اتفاقات لا شك يؤثر على الأعضاء الآخرين، فالمادة (٢) من معاهدة الدفاع المشترك تنص على اعتبار الدول المتعاقدة كل اعتداء مسلح يقع على أى دولة أو أكثر منها أو على قواتها اعتداءً عليها جميعاً، ويلزمها بأن تبادر إلى معونة الدولة أو الدول المعتدى عليها، وبأن تتخذ جميع التدابير، وأن تستخدم جميع ما لديها من وسائل بما فى ذلك استخدام القوة المسلحة لترد الاعتداء، فالمادتان إذًا مرتبطتان، فلا يتأتى أن يأتى شخص موقع على هذا الميثاق ثم يقول أنا حر، لأن النتيجة النهائية أننا ملزمون أمام بعضنا البعض.

فلنقل إن ميثاق الضمان الجماعى وميثاق الجامعة العربية حبر على ورق، ولنتفق على هذا ونواجه الشعوب بذلك، أو نضع التزاماتنا موضع التنفيذ وننسق سياستنا الخارجية.

إن المادة العاشرة من معاهدة الدفاع المشترك تنص على تعهد كل دولة من الدول المتعاقدة بألا تعقد أى اتفاق دولى، ينقض هذه المعاهدة، وبألا تسلك فى علاقاتها الدولية مع الدول الأخرى مسلكًا يتنافى مع أغراض المعاهدة.

معالى برهان الدين باش أعيان:

المجال الواسع لازال موجودًا فى المادة العاشرة من ميثاق الدفاع المشترك.

الرئيس:

هذه المادة هى التى تلزمنى بهذا الميثاق.

دكتور فاضل الجمالى:

إن احتمال وقوع حرب عالمية أمر بعيد حاليًا، ولكن العراق يخشى من حركات داخلية مثل ما حدث فى كوريا، فإن ملا مصطفى موجود فى روسيا متزعماً حركة الأكراد، وقد يدخل العراق على رأس قوة منهم.

وإن تعهدنا مع تركيا لا ينقص من اهتمامنا بمعاهدة الدفاع المشترك.

الرئيس:

إن الواضح أن الإنجليز والأمريكان يرغبون فى عمل حلف فى الشرق الأوسط، ولكن البنود التى ذكرتموها لا تحقق للعراق أى شىء عملى، وأحب أن أعرف ما الحكمة فى دعوتكم لنا للانضمام إلى هذا الاتفاق؟

دكتور فاضل الجمالى:

إننا نعتبر أن انضمام البلاد العربية لنا فى هذا الاتفاق يعزز ميثاق الضمان الجماعى، ويبين مدى التعاون بين البلاد العربية.

الرئيس:

ما الغرض من دعوة البلاد العربية بينما أن ميثاق الضمان الجماعى أقوى بكثير من الاتفاق العراقى – التركى؟

دكتور فاضل الجمالى:

هو من نوع تقوية الجبهة كلها.

الرئيس:

قد يقول البعض إن هذا الاتفاق سينتج عنه التزامات عسكرية؛ فقد يعرض العراق لعدوان، وطبقًا لمعاهدة الدفاع المشترك فإننا جميعاً سنهب لنجدته، ولذا فمن الضرورى أخذ رأى البلاد العربية قبل عقد هذا الاتفاق.

دكتور فاضل الجمالى:

الإجابة عن ذلك أن الدول غير ملزمة بأى اتفاق يتم بيننا وبين تركيا، حسب المادة التاسعة من ميثاق الجامعة العربية.

الرئيس:

نعود إلى الموضوع الأساسى؛ أعتقد أن العراق من واجبه التشاور مع البلاد العربية قبل توقيع أى حلف.

دولة فارس الخورى:

ما قاله دكتور الجمالى من الناحية القانونية صحيح بأن الدول العربية غير ملزمة بنجدة العراق، إذا حدث عدوان عليه نتيجة الحلف التركى- العراقى، ولكن هل نستطيع أن نقف متفرجين على العراق وهو معتدى عليه ونقول بأنه حسب المادة (٩) من ميثاق الجامعة أننا غير ملزمين؟! إن قوميتنا لا تسمح لنا أبداً أن نفعل ذلك.

إن العراق أدرى بالخطر الذى يحيق به، ولا يمكننا أن ننفى الخطر الذى يحدث له، ولا يجوز أن نمنعه من تلافى الخطر الذى يحيق به، فإذا كان الشعب العراقى يعتقد أن من مصلحته عقد الحلف التركى – العراقى، فعليه أن يفعل ذلك دون أن آمره به أو أنهاه عنه، أما إذا سألنا كوريا للانضمام إلى هذا الاتفاق فإننا لا نستطيع ذلك ولا نوافق عليه، وطالما أن العراقيين مستعدون للمشاورة وليس ثمة عجلة فى الموضوع، فإن العراق يستطيع تأجيل هذا الموضوع شهراً أو شهرين إلى أن تتبين الظروف لنا فنجد حلاً ملائماً لهذا الموقف، ولا يجوز أن نفترق دون وفاق.

الرئيس:

إننى دعوت لهذا الاجتماع حرصًا على أخوتنا للعراق؛ إذ إننا نعتبر أنفسنا جزءًا مكملاً لبعضنا فى هذه المنطقة.

وإن نصوص المواثيق قد تفسر تفسيرًا مختلفًا، ولكننى أفهم منها أننا ملتزمون بتنسيق سياستنا مع بعض؛ لأن أى عدوان سيكون نتيجة السياسة الخارجية.

وفى انتظار وصول التحفظ العراقى، ننتقل إلى الموضوع الثانى الخاص بدعوة الانضمام إلى هذا الحلف.

دولة فارس الخورى:

سبق وأجبت بأن سوريا ترفض مثل هذه الدعوة.

الرئيس:

سبق وتقرر هذا الأمر فى جلسة سابقة، وقد يحب الوفد الليبى الإجابة عن ذلك.

دولة مصطفى بن حليم:

لا أرى فى الاتفاق ما يغرى على شىء، وهو لا يهم ليبيا.

سمو الأمير فيصل:

إن بيانات الوفد العراقى صريحة وواضحة، والسؤال المطروح أمامنا عن الدعوة وهى لم تقدم، كما أننا فى انتظار التحفظ العراقى.

دولة توفيق أبو الهدى:

مهما كانت الصيغة فالتحفظ أصبح مفهوماً؛ فالوفد العراقى يقول بأن العراق دولة مستقلة. تستطيع أن تتفق أى اتفاق تشاء.

سمو الأمير فيصل:

أعتقد أن الجميع يشاركوننى فى الرجاء إلى العراق ألا يسلك طريقاً يفسر بأنه مخالف لإجماع الدول العربية أو رغبتها أو مصالحها، وإننى أرجو ألا يسير العراق فى طريق منفرد.

دكتور فاضل الجمالى:

إننا متفقون على ضرورة التشاور وتبادل الرأى، وإن العراق إذا اتخذ أية إجراءات لحماية حدوده، فإنه يفعل ذلك من أجل البلاد العربية جميعاً.

سمو الأمير فيصل:

هل أفهم من ذلك أن العراق لن يقدم على خطوة دون التشاور معنا؟

دكتور فاضل الجمالى:

بالنسبة للاتفاق فقد عرفتم نيتنا، وعندما نصل إلى صيغة نهائية سنبلغها إلى حضراتكم.

دولة سامى الصلح:

قبل التوقيع.

دكتور فاضل الجمالى:

هذه مسئولية رئيس الحكومة.

سمو الأمير فيصل:

هل أفهم أنكم كإخوة تصرحون بأنه سوف لا يتم أى شىء، قبل التشاور مع بقية البلاد العربية؟

دكتور فاضل الجمالى:

هل سنعود إلى التشاور من جديد؟ أعتقد أننا تشاورنا فعلاً.

معالى برهان باش أعيان:

يمكننا أن نعد بأن أى تقدم فى سبيل توقيع هذا الاتفاق سنخطر به البلاد العربية.

سمو الأمير فيصل:

التبليغ شىء والتشاور شىء آخر.

معالى برهان الدين باش أعيان:

التبليغ سيكون لأخذ الرأى بالطبع.

الرئيس:

أعتقد أننا تشاورنا كثيرًا؛ والوضع الآن هو هل سنسير فى سياستنا العربية ونقوى دفاعنا حسب معاهدة الدفاع المشترك؛ أم أننا سنعمل على تنظيم الدفاع عن هذه المنطقة عن طريق الدخول فى أحلاف مع دول أخرى خارج المنطقة؟

سمو الأمير فيصل:

إننا اتفقنا على ذلك.

الرئيس:

العراق يرى – نظرًا لظروفه – أن يتحالف مع تركيا، ولقد ذكرنا وجهة نظرنا فى هذا الشأن.

والآن لدى اقتراح من مصر بدعوة العراق أن تسير فى نطاق السياسة التى وافقت عليها البلاد العربية، والتى تضمنتها مقررات وزراء الخارجية.

دكتور فاضل الجمالى:

إن العراق سائرة فعلاً مع البلاد العربية فى السياسة الخارجية.

الرئيس:

إنك دعوتنى للانضمام معكم فى الاتفاق مع تركيا، وأنا أدعوكم إلى البقاء معنا فى سياستنا الخارجية.

دكتور فاضل الجمالى:

وإن تحفظى ضرورى، فكل شىء خلاف ذلك هو ضد المصلحة العامة والمصلحة العربية، وإننا ندعو إلى الأخوة والصراحة.

الرئيس:

أعتقد أننا جميعاً تبادلنا هذه الصراحة، وأننا انتهينا إلى أن البلاد العربية اتفقت على عدم الدخول فى أحلاف، والعراق وحده يرى الدخول فى حلف.

دكتور فاضل الجمالى:

إن العراق يرفض هذه الدعوة، كما أنكم تدعوننا إلى الموت!

الرئيس:

ولكن قد تكون دعوتى هى دعوة إلى الحياة، ولا أستطيع أن أطلب الموت إلى دولة شقيقة، وعذرى معى أننى مؤمن بالدعوة إلى الحياة، وأن من حق الصديق أن يدعو صديقه إلى مثل هذه الدعوة.

دولة فارس الخورى:

هل التعاون مع الغرب يدخل فيه تركيا؟

الرئيس:

نعم، ولكن التعاون يقف دون التحالف.

دكتور فاضل الجمالى:

إن هذه الأساليب لا تخدم العرب.

الرئيس:

أنا لا أعرف ما هى هذه الأساليب، ولم أر أى خدمة للعرب فى الماضى، ولكن الذى أعرفه أن العرب نكبوا فى الماضى بسبب الأساليب السابقة، وأعتقد أن الأسلوب الذى أتبعه يخدم العرب، فقد يوصلنا إلى اتحاد شامل.

وإن الأساليب الملتوية لا نتبعها فى مصر أبداً؛ يجب أن نتصارح، وإننى مؤمن بأن ما يفعله العراق خطأ، ولهذا فإننى أدعوك ألا تستمر فى هذه السياسة، دون أن يكون فى ذلك أى أسلوب من الأساليب التى يتصورها فاضل الجمالى.

دكتور فاضل الجمالى:

إننى أعتقد أنه ما لم نترك أساليب الدعاية والهجوم فإن المشاكل تتعقد، فإذا كنا نريد أن نعمل كإخوة فيجب أن يتحمل بعضنا البعض.

الرئيس:

سبق وحاولنا إقناع نورى السعيد فى سرسنك وفى القاهرة برأينا، وليس الغرض بتاتاً هو الدعاية كما يظن فاضل الجمالى، ولكن الغرض منه أن نبحث سياسة سبق وتحدثنا بشأنها فى كل عاصمة عربية.

دكتور فاضل الجمالى:

إننى أعود إلى ما قلته صباحاً، وهو إلى أن يتم اتحاد عربى فيدرالى، يجب أن نعمل على ما يتفق عليه الجميع، كما لكل عضو الحق فى أن يبحث عن مصالحه، وليس للجامعة العربية أن تلزم أى عضو بعمل معين، وهذه الدعوة أعتبرها تدخلاً فى سياستى وحقى ومصلحتى.

بأى صفة نخرج من الجامعة؟! إننى لا أرى مبررًا أن يطلب من دولة مستقلة عملاً معيناً، وحقكم الأدبى يجب ألا يتخذ شكلاً رسمياً.

الرئيس قرأ الاقتراح مرة أخرى بناء على طلب معالى فياض الأتاسى؛ وهو دعوة العراق إلى السير فى سياستها الخارجية فى نطاق السياسة، التى وافقت عليها بقية الدول العربية، وهى مقررات وزراء الخارجية.

لا يمكننا أن نتفق كلنا تماماً فهناك أشياء خاصة بكل دولة، فإن المغزى الأول أن ساسة العراق لا يفهمون شيئاً، والمغزى الثانى أن الجامعة العربية أصبحت سادتكم ياساسة العراق وعليكم أن تطيعوها، والمغزى الثالث أن الوضع الدولى هذا ليس فى مصلحة العرب، بل يعتبر فى مصلحة إسرائيل.

الرئيس:

لم يخطر فى ذهننا أى أسياد أو أتباع، وأمامنا الآن سياستان وفكرتان، وأرحب بأن نخرج بسياسة واحدة. إننى أدعو فقط ولا أطلب إجبار العراق، وهذا أمر حيوى؛ إذ إن هذا الحلف سيجر من ورائه الكثير، فهناك دول أخرى ستدخل هذا الحلف، فلذا لا أستطيع القول بأننا تفاهمنا فقط، فطالما أننى مقتنع بأن السياسة التى أطلب اتباعها هى السياسة الصحيحة، فمن واجبى أن أدعو العراق إلى رأى البلاد العربية.

معالى برهان باش أعيان:

لا داعى لكل هذا التوسع، فإن الدعوة تسىء إلى العراق ولاشك.

معالى فيضى الأتاسى:

إن اقتراحكم فى شكله الحاضر – أى دعوة العراق – يفيد بأن السبع دول فى جهة والعراق فى جهة أخرى؛ والأصح فى نظرى أن يوضع القرار، فإذا شاء وفد أن يبدى اعتراضاً أو تحفظاً فليفعل ذلك.

الرئيس:

أحب أن ألفت النظر بأن هذا ليس مجلس جامعة، بل هو اجتماع لرؤساء وزراء الدول العربية، اجتمعوا بسبب الحلف العراقى – التركى، وانتهينا فى اجتماعاتنا السابقة إلى عدم قبول الدعوة للانضمام إلى هذا الحلف، أما العراق فيصر عليه.

وعند بحث هذا الموضوع تبين أن سياسة العراق مختلفة عن السياسة التى أقرت، والمسألة لا تندرج تحت المادة السابعة من ميثاق الجامعة العربية.

دكتور فاضل الجمالى:

إذا لم نتفق الآن فقد نتفق مستقبلاً، فيجب ألا نفعل شيئاً يؤدى إلى تفريق الشمل.

الرئيس:

إن العراق دعتنا بصورة علنية، وقد سردت كل حججى لإقناعه، وإن حرصى على إخوة العراق تدعونى إلى دعوته إلى ما أطلبه.

وأقترح عدم وضع قرار لهذه الدعوة والاكتفاء بدعوة شفوية، أو لك أن تعتبره رجاء.

دكتور فاضل الجمالى:

إننى مستعد أن أحمل إلى رئيس الوزراء العراقى كل ما أبديتموه.

محضر الجلسة الثانية عشر:

فى الساعة السادسة والنصف من مساء يوم السبت الموافق ٢٩ يناير سنة ١٩٥٥، عقد رؤساء حكومات الدول العربية، الذين حضروا الجلسة الماضية اجتماعاً برئاسة السيد الرئيس جمال عبد الناصر رئيس وزراء مصر.

قرأ دكتور فاضل الجمالى تحفظاً جديداً يحل محل التحفظ الأول، الذى بعث به وزير الخارجية العراقية فى شهر ديسمبر الماضى إلى وزراء خارجية الدول العربية ومستشار جلالة الملك سعود، وينص التحفظ الجديد على أن العراق – مع تأكيد التزاماته بميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع المشتركة بين دول الجامعة العربية – يحتفظ بحق اتخاذ أى إجراءات إضافية؛ من أجل ضمان سلامته.

الرئيس:

بعد هذا التحفظ العراقى فإن مصر تسحب اقتراحها الخاص بتقوية ميثاق الضمان الجماعى ولا توافق عليه.

إن على مصر التزامات نحو الجميع، وسبق أن أبدت استعدادها للسير فى التزاماتها إلى أقصى مدى، ولكن الوضع الآن اختلف وتغير، فإن مثل هذا التحفظ يخل بكل شىء ، فهو تحفظ على السياسة الخارجية، ولا أرى فائدة من إحياء معاهدة الدفاع المشترك الآن، ولتستمر كما هى عليه سنوات أخرى.

وإذا كان العراق يرى أن له الحرية فى أن يقوم بأى عمل أو بأى إجراء، وهذا موضوع واسع جداً ولا ينتهى، وإذا كانت مصر لا تستطيع أن تقوم بالتزاماتها على أوسع مدى، فإن معاهدة الدفاع المشترك تحتم علينا تنسيق سياستنا، ولكن تغيير الوضع الآن، فيمكن لأى بلد عربى آخر أن تقدم مثل هذا التحفظ، وتعقد اتفاقات أخرى مع أى بلد.

دولة فارس الخورى:

إذا سحبت مصر، فإن سوريا ستتبناه وتتقدم به.

الرئيس:

المسألة ليست مسألة كلام بل واقع وحقيقة ، ولقد حاولت أن أكون عملياً وأحقق كل شىء للبلاد العربية، ولا أرغب فى أن أخدع أحدًا.

دولة فارس الخورى:

العراق قد يقصد التشاور مع البلاد العربية وأخذ موافقتها قبل أى إجراء.

دكتور فاضل الجمالى:

المشاورة فقط، ولكن لا يمكن طلب الموافقة فإن العراق بلد مستقل.

معالى برهان الدين باش أعيان:

الحقيقة أنه كانت مفاجأة غير منتظرة سحبكم الاقتراح.

الرئيس:

إنه بناءً على هذا التحفظ قدمنا الاقتراح الأول.

أما الاقتراح الثانى فهو إلغاء معاهدة الدفاع المشترك؛ لأنها أصبحت غير ذات موضوع؛ إذ إن مصر ستنسحب من هذه المعاهدة؛ لأنها لا تقبل أن تكون حبرًا على ورق.

إننا عندما عملنا فى المحيط العربى، عملنا على أن تصبح هذه المعاهدة حقيقة واقعة، ولكن قضى على هذا الميثاق وتوفى إلى رحمة الله نتيجة هذا الاجتماع. يجب ألا نضحك على بعضنا البعض، فلكل دولة أن تتحالف مع أى بلد تشاء، طالما أنكم قد أعطيتم لأنفسكم الحرية فى أن تفعلوا ما تشاءون، وإن مصر لحرة أيضاً فى الانسحاب، فإنها لا تستطيع أن تكون فى موقف يجعل العالم العربى لا يثق فيها.

إننى أصبحت مؤمنًا بعد هذه الاجتماعات الطويلة أن هذا الموضوع قد فشل، ولا أريد خداعكم؛ إذ إن معاهدة الدفاع المشترك قد انتهت، ويجب أن نعلن ذلك، وأن ميثاق الجامعة ليس إلا اتفاقاً ثقافياً واقتصادياً، ولا أقبل خداع الناس.

ولذا فإن مصر تتقدم باقتراح إلغاء معاهدة الدفاع المشترك، ويجب أن نصرح بذلك للجميع، ومن حقى أن أعلن ذلك فى مصر ليعلم المصريون أن معاهدة الدفاع المشترك لا فائدة منها.

لماذا أى قيد على أى بلد عربى؟! فعلى كل منا أن يسير فى سبيله، يريد العراق أن يكون واقعياً فعلينا أن نفعل نفس الشىء.

دكتور فاضل الجمالى:

سيدى، إنكم على حق عندما تطلبون مواجهة الواقع، وفى السابق كنا ندعى أننا متفقون، ولكن الحقيقة غير ذلك.

إنما أود أن أبدى ملاحظتين:

الأولى: خاصة بالاعتماد الكلى على أنفسنا فى الدفاع عن أراضينا، والآن لا أستطيع أن أطمئن العراق بأن جيوش العرب تستطيع أن تحمى العراق، وفى الحقيقة لا توجد لدينا جيوش عربية كافية.

الثانية: نبدأ ببناء شىء من القوات حتى يتكامل مع استعانتنا بالغير، وهنا أرجو أن نعمل على تقوية أنفسنا، وإنى أختلف معكم بعدم اعترافكم بضعفنا وضرورة تقوية أنفسنا.

الرئيس:

إن تركيا لا يمكنها أن ترسل جندياً واحداً لكم؛ وحسب المشروعات فهى غير ملتزمة بتقديم أى قوات عسكرية.

أما البلاد العربية فيمكنها أن تقدم لك قواتها للدفاع عنك؛ لأن البلاد العربية موجودة فى الخطوط الخلفية، فمن الميسور عليها أن ترسل قوات إليك.

أما الباكستان وإيران وتركيا فلن تقدم لك أى قوات؛ لأنهم فى الخطوط الأمامية، بل إن العراق هى التى ستقدم المعونة للخط الأمامى، وكذلك فإن البلاد العربية الموجودة فى الخطوط الخلفية هى التى ستقدم لك المعونة من القوات العسكرية.

أى إن الالتزامات التى ستفرض على البلاد العربية ستكون أكثر من التزامات تركيا.

إن اقتراحنا اقتراح عملى ونقصد تنفيذه فعلاً لتقديم المساعدة لكم، ولذا فإن مصر تتقدم باقتراح إلغاء معاهدة الدفاع المشترك، وأن تنسحب مصر منها.

فخامة الفريد نقاش:

إن هذا الإلغاء له تأثير كبير على مستقبل البلاد العربية، فإنها إذا عملت بهذه التدابير لا ينبغى لها أى أمل فى الحياة، ولذا أرجو أن تفكروا ملياً فى هذا الموضوع.

الرئيس:

إن كل ما عملته هو أننى ترجمت الحقيقة إلى كلام، ولا يمكننى أن أخدع مصر أو العالم العربى، لقد أصبحت مقتنعاً أن هذه المواثيق لا تزيد عن كلام.

إننى حاولت أن أجعل منها حقيقة واقعة، ولكن للأسف تبين لى أن ذلك غير مستطاع.

فخامة الفريد نقاش:

فيما يتعلق بالضغط الذى صدر من العراق، فهل يجب علينا أن نميز بين الحاضر والمستقبل ؟ فيمكن للعراق وضع تحفظ مع الأتراك، يتطلب من العراق أن يكتفى بهذا الاتفاق مع تركيا.

الرئيس:

معنى هذا يا سيدى أننا بدأنا السير فى الاتجاه الذى حاوله الغرب سنة ١٩٥١، وأنه سيكون هناك حلف فى الشرق الأوسط يضم إسرائيل.

يا سيدى علينا أن نواجه الحقائق، وقد اقتنعت الآن بأننى كنت على خطأ، وأن المصير هو قيام حلف للدفاع عن الشرق الأوسط مرتبط بالغرب؛ لأن الغرب يريد ذلك.

وأرى أن تعاوننا فى الشرق الأوسط قد انتهى الآن.

فخامة الفريد نقاش:

هل يمكن الإبراق إلى بغداد، وعرض الموضوع لإعادة النظر؟

دكتور فاضل الجمالى:

هذا هو ما سيحدث.

دولة فارس الخورى:

إننا أمام وضع حقوقى دولى بعد التحفظ العراقى، وعلينا أن نعالجه بطريقة سليمة، فإن القانون الدولى يسمح بأن يقدم أحد الأطراف تحفظاً ويعرض على المجموعة، فإذا رفضوه فعليه إما أن يسحب تحفظه، أو ينسحب من المجموعة.

ولا أرى أن تنسحب مصر من معاهدة الدفاع المشترك.

الرئيس:

هل تقبل سوريا التحفظ العراقى؟

دولة فارس الخورى:

يوضع هذا الموضوع تحت البحث.

دكتور فاضل الجمالى:

إن العسكريين فى العراق يجدون ضرورة العمل على سلامة العراق، عن طريق دعم إضافى لمعاهدة الدفاع المشترك وميثاق الجامعة العربية. وإذا كانوا على خطأ، فيمكنكم التفاهم معهم وإقناعهم بأن معاهدة الضمان كافية لسلامة العراق، والذى أعرفه أن قوة إسرائيل تزيد عن قواتنا.

الرئيس:

بالنسبة لإسرائيل لنا التفوق الكامل عليها، وإننى مستعد لأن أقدم باكر ٥٠ دبابة "شيرمان" لسوريا، وهذه هى طريقتى فى التعاون العسكرى الصحيح.